

# تقييم إحتياجات الادارات العامة للسراء العام





# قائمة المحتويات



مقدمة	04
خريطة توزيع مواقع الإدارات العشرين المستطلعة	05
آلية إجراء الدراسة والمعايير المعتمدة	06
تحليل شامل للإجابات	07
تحليل إجابات كل إدارة	46
وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البري والبحري	46
وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية	52
وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للنفط	58
وزارة الزراعة - المديرية العامة للزراعة	64
وزارة الإعلام - المديرية العامة لوزارة الإعلام	70
وزارة المالية - مديرية اليانصيب الوطني اللبناني	76
الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	82
المشروع الأخضر	86
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	91
مؤسسة مياه لبنان الجنوبي	96
مستشفى قرطبا الحكومي	100
مستشفى ظهر الباشق الجامعي الحكومي	104
محافظة النبطية	109
محافظة عكار	114
بلدية جزين	119
بلدية بتلون	124
بلدية سعدنايل	129
اتحاد بلديات منطقة البترون	134
اتحاد بلديات البحيرة	139
اتحاد بلديات الشوف السويجاني	144
خلاصة	149



أشار المسح الدولي لمنظومة الشراء العام (MAPS) إلى ضعف توحيد الإجراءات واعتماد معايير واضحة للشراء العام في لبنان. أدّى تعدّد النصوص والأحكام ونقص آليات الشكاوى والاعتراض، وغياب المعايير الموحّدة والمستندات مثل دفاتر الشروط النموذجية، واللجوء المُفرط للشراء بالتراضي إلى فوضى في عمليات الشراء العام. فكان لا بد من قانون عصري وموحد للشراء العام خاصة وأن الأحكام اللبنانية الناظمة للشراء العام بمجملها لا تعتمد معايير واضحة تعكس التوجهات الدوليّة.

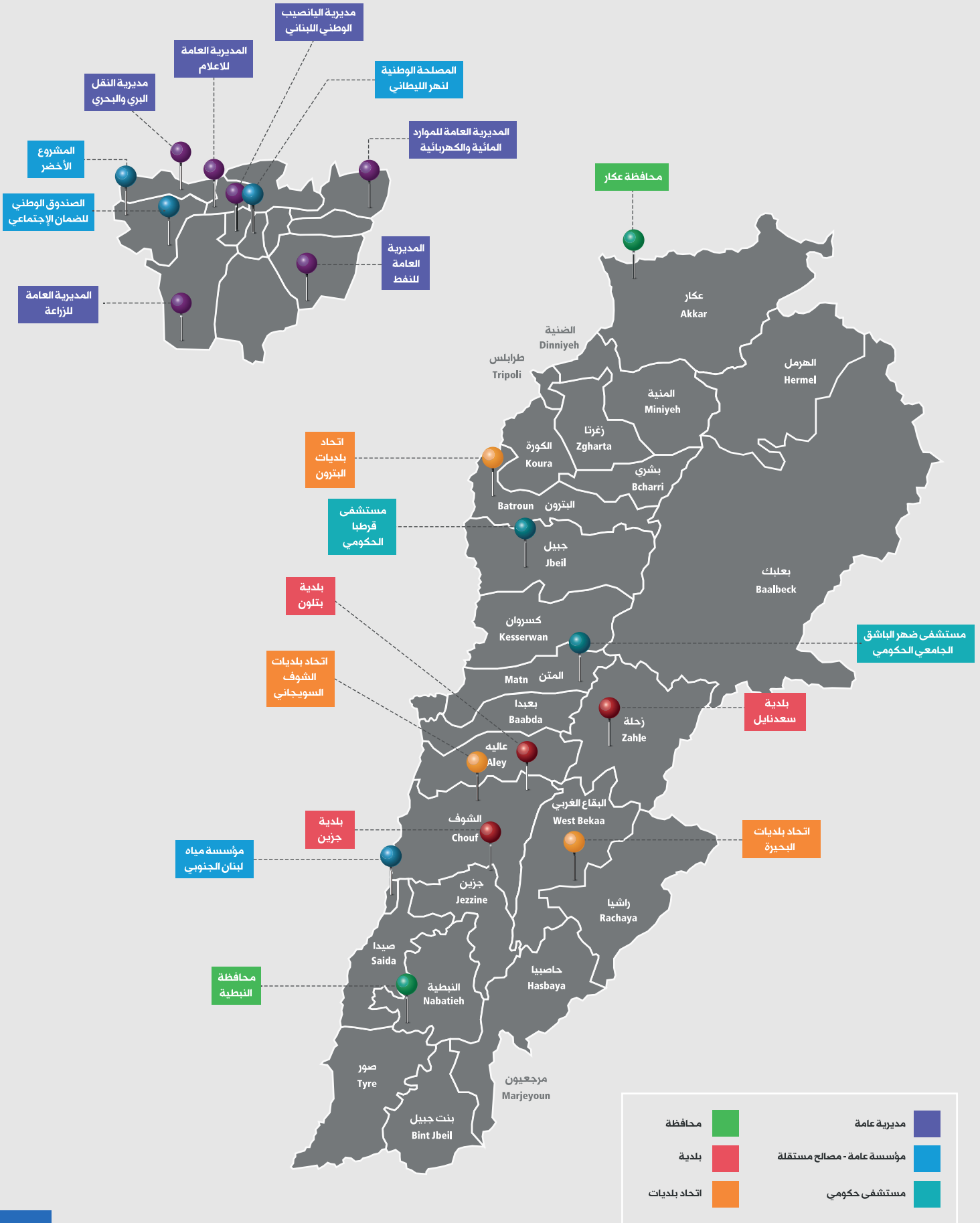
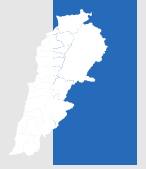


هذا وقد تم تحديد ثغرات عديدة على مستوى القدرات المؤسسية والبنية التحتية التكنولوجية وعدم كفاءة أنظمة إدارة المعلومات والنقص في تطويرها، ممّا يعيق الوصول إلى المعلومات، ويحدّ من فعاليّة الرقابة ويزيد من مخاطر الفساد. وهذا بدوره يؤثّر على التكلفة التي ترتّبها هذه الثغرات على الماليّة العامة وخسارة فرص استقطاب مورّدين مستثمرين جُدد.

التزمت الدولة اللبنانية في العام 2018 خلال مؤتمر «سيدر» الذي عُقد في باريس، القيام بإصلاحات شاملة أبرزها مكافحة الفساد وتحديث الشراء العام المتزامن مع إصرار المجتمع الدولي وتأكيداته على أهمية تنفيذ هذه الإصلاحات في ظلّ التحديات الماليّة والاقتصاديّة. تمّ اعداد مسودة قانون الشراء العام في لبنان وتقديمه كاقترح قانون أمام مجلس النواب اللبناني في شباط 2020. وخاض اقتراح القانون قبل إقراره في المجلس رحلة طويلة استمرت عاماً كاملاً من النقاشات والمشاورات مع الجهات المعنية، حتى أقرّ ووقعه رئيس الجمهورية اللبنانية ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 تموز 2021، ودخل حيز التنفيذ في 29 تموز 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى الإطلاع على إجراءات الشراء المتّبعة سابقاً من قبل الإدارات، وتقييم احتياجاتها المستقبليّة في ظلّ إقرار قانون الشراء العام الجديد رقم 2021/244، ورصد التحديات التي تواجهها وتحول دون إمكانيّة تطبيق أحكام هذا القانون على كافّة المستويات، قامت مبادرة غربال بزيارة ميدانية لـ 20 إدارة منها مديريات عامّة، مؤسسات عامّة، مصالح مستقلّة، مستشفيات حكوميّة، محافظات، بلديات واتحادات بلديات توزّعت على كافّة الأراضي اللبنانيّة، وتمّ طرح مجموعة من الأسئلة على الموظّفين المناط بهم مهام الشراء العام.

# خريطة توزيع مواقع الإدارات العشرين المستطلعة



# آلية إجراء الدراسة والمعايير المعتمدة



تمّ تحضير مجموعة من 50 سؤال توزعت على سبع أقسام:

## القسم الأول:

معلومات عن الجهة الشارية المُستطلعة

## القسم الثاني:

الشراء العام وأسس إجرائه

## القسم الثالث:

الشؤون الإداريّة والتنظيميّة

## القسم الرابع:

ممارسات الشراء العام

## القسم الخامس:

الموارد البشريّة

## القسم السادس:

الشؤون التقنيّة واللوجستيّة وتعزيز الشفافيّة

## القسم السابع:

الشراء الاستراتيجي



ومن بين الأسئلة المطروحة، سؤال حول عدد عمليات الشراء التي أجريت من العام 2017 إلى العام 2021، تمّ تقسيم الإجابة عليه إلى عدّة احتمالات تشمل عدد العمليات بحيث يمكن أن تتراوح ما بين:

9-1, 10-49, 50-199, 200-999, 1000 عملية شراء وما فوق.

كما طلبنا من الإدارات تزويدنا بقيمة موازنتها السنوية لعامي 2019 و2022 فقط، إذ تقدّمت مبادرة غربال عام 2019 بطلب حصول على المعلومات لكلّ إدارات الدولة حول موازنتها لعام 2017، وعام 2020 للحصول على قطع حساباتها لعامي 2018 و2019.

وعليه، نعرض على القراء تحليلًا مفصّلًا للإجابات التي حصلنا عليها.



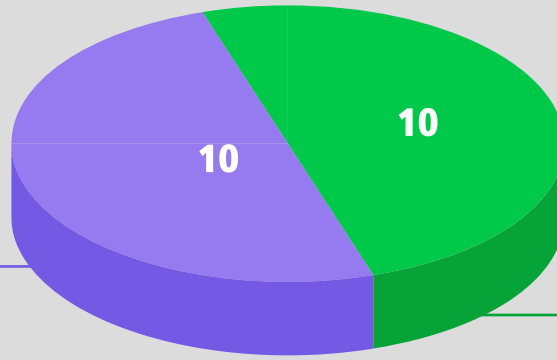
# التحليل الشامل للإجابات



## اطلاع الموظفين على قانون الشراء العام الجديد رقم 2021/244

شملت دراسة مبادرة غربال 20 إدارة وبعد جمع المعلومات ومعالجتها تبين أن 10 من أصل 20 إدارة تمكّن بعض الموظفين فيها من الاطلاع على أحكام قانون الشراء العام الجديد رقم 2021/244 في حين أنه لم يتمكن موظفو الإدارات العشر المتبقية من الاطلاع عليه لعدة أسباب منها ضيق الوقت أو عدم معرفتهم بنشر القانون في الجريدة الرسمية.

### اطلاع الموظفين على القانون



نعم

كلا

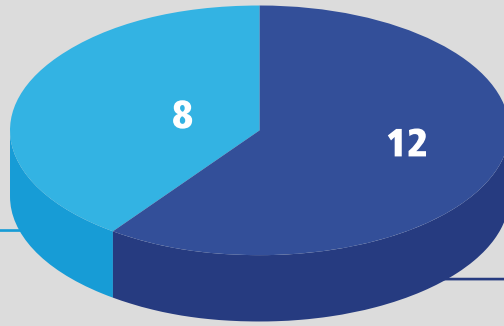
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- المديرية العامة للزراعة
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة عكار
- بلدية جزين
- اتحاد بلديات البحيرة

- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنفط
- مديرية اليانصيب الوطني
- المشروع الأخضر
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- محافظة النبطية
- بلدية بتلون
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات منطقة البترون

## خضوع موظفي الإدارة للتدريب الإلزامي

تبيّن أن 8 من أصل 20 إدارة خضع موظفوها الى التدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مقابل 12 إدارة لم يخضع موظفوها الى التدريب وذلك بسبب عدم قدرتهم على التنقل وحضور التدريب في مركز المعهد المالي أو بسبب عدم التواصل معهم من قبل المعهد نفسه على حدّ قولهم، أو بسبب ضعف الانترنت والتكنولوجيا الموجودة في مراكز عملهم. علماً أنّ المعهد قد نظم عشرات ورش العمل الإلكترونية خلال العام الذي تلى نشر القانون وقبل دخوله حيز التنفيذ.

### خضوع موظفي الإدارة للتدريب الإلزامي



نعم

- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للزراعة
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المشروع الأخضر
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- إتحاد بلديات البحيرة

كلا

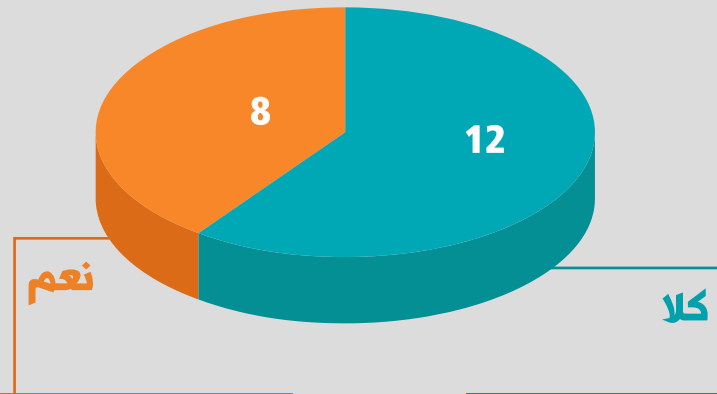
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- مديرية الياصيب الوطني
- مستشفى ضهر الباشق الحكومي
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات منطقة البترون
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل



## إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات

من بين الـ 20 إدارة التي أجرينا المقابلة معها، تبين أن 8 من أصل 20 إدارة كانت تجري مناقصاتها بالتنسيق مع إدارة المناقصات مقابل 12 إدارة إما لا تجري مناقصات أو شكّلت لجنة مناقصات داخلية.

عدد الإدارات التي أجرت مناقصاتها بالتنسيق مع إدارة المناقصات



نعم

كلا

- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- المديرية العامة للزراعة
- مديرية اليانصيب الوطني
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- إتحاد بلديات البحيرة

- المديرية العامة للنفط
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- المشروع الأخضر
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات منطقة البترون

## حجم الشراء لدى الإدارات من العام 2017 حتى 2021

نتيجة استطلاع 20 إدارة، تبين أن حجم الشراء تراجع من عام 2017 إلى عام 2021 بحيث كانت القيمة الأعلى عام 2017 والأدنى عام 2020.

السنة	حجم الشراء (LBP)
2017	60,093,391,669
2018	57,172,462,064
2019	56,182,157,133
2020	24,871,968,042
2021	32,774,334,692

عدد وقيمة العقود التي تمّ إجراؤها وفقاً للمناقصة العموميّة من العام 2017 حتى 2021

من بين الإدارات الـ 20 المُستطلّعة، 16 إدارة أفادتنا بعدد المناقصات التي أجرتها من العام 2017 حتى 2021. ومن بين هذه الـ 16 تبين أن 5 إدارات لم تجر أي مناقصة، وإدارتان أجرت كل منهما مناقصة واحدة فقط، 6 إدارات أجرت أقل من 20 مناقصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، فيما تراوح عدد المناقصات للإدارات الثلاثة المتبقية بين 20 و50 مناقصة خلال السنوات المذكورة. أما بالنسبة لقيمة هذه المناقصات فلم يتم تزويدنا بقيمة كل منها من قبل كافة الإدارات، في حين تبين أن القيم التي حصلنا عليها قد تراوحت بين 147 مليون ل.ل. و 24 مليار ل.ل.

اسم الإدارة	عدد الإدارات	قيمة المناقصات (LBP)	عدد المناقصات
المديرية العامة للنفط بلدية سعدنايل اتحاد بلديات الشوف السويجاني مستشفى زهر الباشق الحكومي مستشفى قرطبا الحكومي	5	0	0
المديرية العامة للنقل البري والبحري المديرية العامة لوزارة الإعلام مديرية اليانصيب الوطني محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين اتحاد بلديات البحيرة	7	10,119,932,077	أقل من 20
المشروع الأخضر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية	4	24,757,032,228	بين 20 و 50
مؤسسة مياه لبنان الجنوبي محافظة النبطية المصلحة الوطنية لنهر الليطاني اتحاد بلديات منطقة البترون	4	-	لا جواب

### المناقصات التي لم يتقدّم لها أيّ عارض

من بين المعلومات التي حصلنا عليها، تبيّن أن إدارتين أعلنتا عن 28 مناقصة ولم يتقدّم لها أيّ عارض مما اضطر إلى إعادة إجرائها وهي كالتالي: 18 مناقصة معلنه من قبل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني و 10 مناقصات لاتحاد بلديات منطقة البترون.

اسم الإدارة	عدد المناقصات التي لم يتقدّم لها أيّ عارض	مجموع المناقصات التي أجرتها الإدارة
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	18	25
اتحاد بلديات منطقة البترون	10	32

عدد المناقصات التي أجرتها كل إدارة بالمقارنة مع إجمالي عدد الصفقات  
المبرمة من قبل كل منها من العام 2017 الى 2021

النسبة	عدد الصفقات	عدد المناقصات	الإدارة
0.8%	1,750	14	المديرية العامة للنقل البري والبحري
-	-	لا جواب	المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
-	9-1/السنة	لا جواب	المديرية العامة للنفط
-	-	لا جواب	المديرية العامة للزراعة
0.3%	2,172	7	المديرية العامة لوزارة الإعلام
5.5%	54	3	مديرية اليانصيب الوطني
-	-	لا جواب	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-	-	لا جواب	المشروع الأخضر
-	49-10/السنة	25	المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
-	999-200/السنة	32	مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
0%	49-10/السنة	0	مستشفى قرطبا الحكومي
0%	199-50/السنة	0	مستشفى ضهر الباشق الحكومي

-	49-10/السنة	50	محافظة النبطية
-	49-10/السنة	5	محافظة عكار
0.04%	2,500	1	بلدية جزين
0.8%	775	6	بلدية بتلون
-	-	0	بلدية سعدنايل
-	999-200/السنة	32	اتحاد بلديات منطقة البترون
-	-	1	إتحاد بلديات البحيرة
0%	1,188	0	اتحاد بلديات الشوف السويجاني

قيمة المناقصات التي أجرتها كل إدارة بالمقارنة مع تلك التي حصلت بالتنسيق مع إدارة المناقصات من العام 2017 الى 2021

الإدارة	قيمة المناقصات (LBP)	قيمة المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات (LBP)	نسبة قيمة المناقصات التي أجريت بالتنسيق مع إدارة المناقصات من إجمالي قيمة المناقصات
المديرية العامة للنقل البري والبحري	16,409,824,000	11,037,562,250	67.26%
المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية	لا جواب	309,300,611,811	-
المديرية العامة للنفط	-	-	-
المديرية العامة للزراعة	لا جواب	1,853,785,219	-
المديرية العامة لوزارة الإعلام	146,690,000	325,725,075	-
مديرية اليانصيب الوطني	8,712,248,077	6,716,754,300	77.1%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	لا جواب	0	-
المشروع الأخضر	لا جواب	0	-
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	24,437,032,228	0	-
مؤسسة مياه لبنان الجنوبي	400,000,000	0	-
مستشفى قرطبا الحكومي	0	0	-
مستشفى ضهر الباشق الحكومي	0	0	-

-	-	لا جواب	محافظة النبطية
22.4%	123,876,000	552,780,000	محافظة عكار
-	0	150,000,000	بلدية جزين
-	0	158,214,000	بلدية بتلون
-	0	0	بلدية سعدنايل
-	0	320,000,000	اتحاد بلديات منطقة البترون
-	-	لا جواب	اتحاد بلديات البحيرة
-	0	0	اتحاد بلديات الشوف السويجاني

قيمة المناقصات التي أجرتها كل إدارة بالمقارنة مع إجمالي قيمة الشراء  
من العام 2017 الى 2021

الإدارة	قيمة المناقصات (LBP)	قيمة الشراء (LBP)	نسبة قيمة المناقصات من إجمالي قيمة الشراء
المديرية العامة للنقل البري والبحري	16,409,824,000	83,935,077,000	19.55%
المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية	لا جواب	-	-
المديرية العامة للنفط	-	3,591,655,000	-
المديرية العامة للزراعة	لا جواب	21,265,105,000	-
المديرية العامة لوزارة الإعلام	146,690,000	17,537,435,000	0.84%
مديرية اليانصيب الوطني	8,712,248,077	21,265,105,000	41%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	لا جواب	-	-
المشروع الأخضر	لا جواب	-	-
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	24,437,032,228	32,120,000,000	76.1%
مؤسسة مياه لبنان الجنوبي	400,000,000	-	-
مستشفى قرطبا الحكومي	0	1,276,266,777	0%
مستشفى ضهر الباشق الحكومي	0	30,000,000,000	0%



-	2,000,000,000	لا جواب	محافظة النبطية
91.6%	603,597,000	552,780,000	محافظة عكار
4.3%	3,500,000,000	150,000,000	بلدية جزين
11.6%	1,360,512,000	158,214,000	بلدية بتلون
0%	6,850,356,745	0	بلدية سعدنايل
9.1%	3,495,093,000	320,000,000	اتحاد بلديات منطقة البترون
-	7,512,326,000	لا جواب	إتحاد بلديات البحيرة
-	6,276,000,000	لا جواب	اتحاد بلديات الشوف السويجاني

## متوسط الفترة الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد

من بين الإدارات الـ 20؛ تبين أن الفترة الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد أقل من أسبوع لدى 3 إدارات، وأقل من شهر لدى 7 إدارات. وتراوحت هذه الفترة بين شهر وثلاثة أشهر لدى 7 إدارات أخرى، في حين مدّدت المهلة لتكون بين ثلاثة وستة أشهر لإدارة واحدة، وأكثر من سنة لإدارة واحدة أيضاً. مع الإشارة إلى أن إدارة واحدة أشارت بأن الجهات المانحة هي التي تقوم بهذه الإجراءات دون تدخل من الإدارة نفسها.

اسم الإدارة	عدد الإدارات	متوسط الفترة
المديرية العامة للنفط محافظة النبطية محافظة عكار	3	أقلّ من أسبوع
إتحاد بلديات البحيرة اتحاد بلديات الشوف السويجاني بلدية جزين بلدية سعدنايل مستشفى ظهر الباشق الحكومي مؤسسة مياه لبنان الجنوبي المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية	7	أقلّ من شهر
اتحاد بلديات منطقة البترون المديرية العامة للنقل البري والبحري بلدية بتلون مديرية اليانصيب الوطني المشروع الأخضر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	7	بين شهر وثلاثة أشهر
المديرية العامة لوزارة الإعلام	1	بين ثلاثة أشهر وستة أشهر
المديرية العامة للزراعة	1	أكثر من سنة
مستشفى قرطبا الحكومي	1	الجهات المانحة تقوم بالإجراءات

## متوسط مدّة سداد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد استلام الأشغال أو اللوازم أو الخدمات

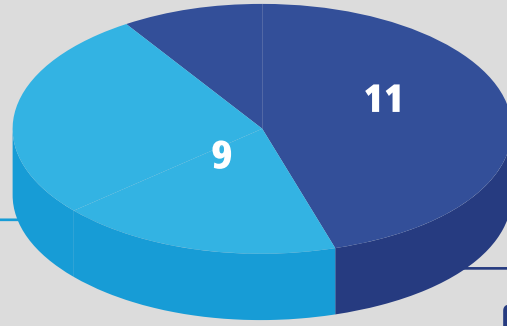
تعدّدت إجابات الإدارات الـ 20؛ إذ تبيّن لنا أن 8 منها تراوحت مدّة سداد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد استلام الأشغال أو اللوازم أو الخدمات بين شهر وثلاثة أشهر، و4 إدارات أفادت بأنّ المهلة هي بين ستة أشهر وسنة. في المقابل تخطّت هذه المدّة سنة كاملة لـ 7 إدارات. مع الإشارة إلى أن إدارة واحدة أفادت بأنّ الجهات المانحة هي المسؤولة عن تسديد المستحقات مباشرة إلى الملتزمين/الموردين دون تدخل من الإدارة نفسها.

اسم الإدارة	عدد الإدارات	متوسط مدّة سداد المستحقات
بلدية بتلون بلدية سعدنايل مديرية اليانصيب الوطني مستشفى شهر الباشق الحكومي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة مياه لبنان الجنوبي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	8	بين شهر وثلاثة أشهر
اتحاد بلديات الشوف السويجاني اتحاد بلديات منطقة البترون المديرية العامة للنفط محافظة عكار	4	بين ستة أشهر وسنة
المديرية العامة للنقل البري والبحري بلدية جزين محافظة النبطية المديرية العامة لوزارة الإعلام المشروع الأخضر المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية	7	أكثر من سنة
مستشفى قرطبا الحكومي	1	الجهات المانحة تسدّد مباشرة

## دائرة أو وحدة مختصة بإجراء عمليات الشراء العام / موظفين متخصصين بالشراء العام

تبيّن لنا أنه من بين الإدارات الـ 20 المستطلّعة؛ فإنّ 11 إدارة تضم دائرة أو وحدة مختصة بإجراء عمليات الشراء العام بمقابل 9 إدارات لا تملك مثل هذه الوحدات المختصة. كما أنّ هناك موظفين متخصصين بالشراء العام في 4 إدارات بينما تفتقر 16 إدارة إلى هؤلاء الموظفين في ملاكها.

### دائرة أو وحدة مختصة بإجراء عمليات الشراء العام



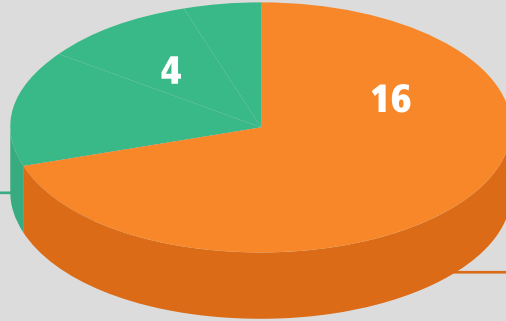
كلا

نعم

- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- مديرية اليانصيب الوطني
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- إتحاد بلديات البحيرة

- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- المشروع الأخضر
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات منطقة البترون
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني

## موظفين متخصصين بالشراء العام



نعم

كلا

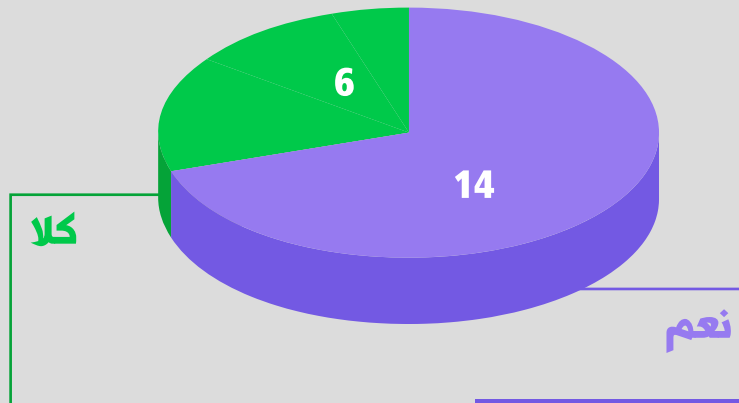
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- محافظة عكار
- بلدية بتلون

- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للزراعة
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مديرية اليانصيب الوطني
- المشروع الأخضر
- مستشفى ضهر الباشق الحكومي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة النبطية
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات منطقة البترون

## إنشاء سجل إجراءات شراء خاص يوثق فيه المعلومات المتعلقة بعمليات الشراء

من بين المعلومات التي تمكّننا من الحصول عليها، اتّضح لنا أن 14 إدارة تسجّل جميع عمليات الشراء التي تقوم بها في سجل خاص يُحفظ في مكان آمن وسليم. في حين أن 6 إدارات لم تنشئ سجل إجراءات شراء خاص تدوّن فيه هذه العمليات إذ اكتفت بذكرها في قطع حساباتها.

### إنشاء سجل إجراءات شراء خاص



كلا

نعم

- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- محافظة النبطية
- بلدية سعدنايل
- إتحاد بلديات البحيرة
- إتحاد بلديات منطقة البترون

- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- المديرية العامة للزراعة
- مديرية اليانصيب الوطني
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- المشروع الأخضر
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة عكار
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- إتحاد بلديات الشوف السويجاني

## وضع تقريراً سنوياً يحتوي على جميع عمليات الشراء

من بين الإدارات الـ 20 التي استطلعناها، تبين لنا أن 6 إدارات أنشأت تقرير سنوي يحتوي على كل النشاطات، والإنجازات، والإحصاءات، وغيرها من المنشورات. في المقابل، لم تقم 14 إدارة من أصل 20 بوضع هذه التقارير السنوية.

### وضع تقارير سنوية لعمليات الشراء



## التحديات التي تواجه الإدارات خلال تطبيق قانون الشراء العام الجديد

هدفت هذه الدراسة لاستطلاع حاجات الإدارات والتحديات التي تواجهها خلال تطبيق قانون الشراء العام الجديد. وقد تبين لنا بأن هذه التحديات كثيرة ومتعددة؛ منها النقص في الموارد البشرية بحيث ظهر لنا أن 17 من أصل 20 إدارة تعاني من شغور كبير بعدد موظفيها، ومنها من يعاني من نقص في المعارف والمهارات بحيث ان موظفي 15 إدارة من أصل 20 بحاجة الى تدريبات دورية لتطوير وتحسين مهاراتهم. كما تواجه الإدارات نقص كبير في الإمكانيات المالية إذ تبين أن 19 من أصل 20 إدارة تعاني من هذا النقص الناتج عن عدم إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة والتي لم تعد تكف علاوة على التقلبات التي يشهدها سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. ومن النواقص التي ذكرتها لنا أيضاً 13 إدارة من أصل 20 هو النقص في التجهيزات اللوجستية مثل تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الحاجات الملحة التي تحتاجها الإدارات لتطبيق قانون الشراء العام الجديد بفعالية مطلقة.

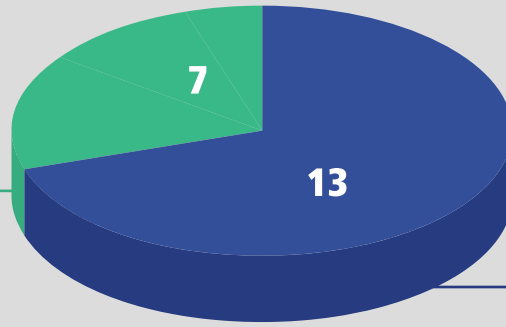
عدد الإدارات	النواقص
19	الامكانيات المالية
17	الموارد البشرية
15	المعارف والمهارات
13	التجهيزات اللوجستية



## وحدة تقوم بإجراء تدقيق داخلي

يُلزم قانون الشراء العام الجديد الجهات الشارعية تكليف واحد أو أكثر من العاملين لديها لتولي مهمة التدقيق الداخلي بهدف التأكد من تطبيق أحكام القانون والمراسيم والقرارات التنظيمية. وبعد السؤال عن وجود مثل هذه الوحدة في الإدارة قبل دخول القانون حيز التنفيذ، تبين لنا أن 13 إدارة تضم وحدة تدقيق داخلية تتولى مهامها إما الدائرة المالية، أو مصلحة المحاسبة، أو مدقق الحسابات، أو مراقب عقد النفقات حسب كل إدارة.

### وجود وحدة تدقيق داخلي



كلا

نعم

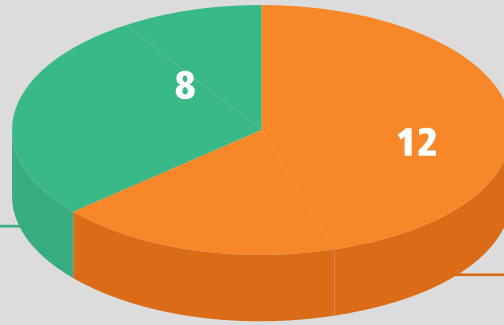
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للنفط
- مديرية اليانصيب الوطني
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة عكار

- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- المديرية العامة للزراعة
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- المشروع الأخضر
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- محافظة النبطية
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- إتحاد بلديات البحيرة
- إتحاد بلديات الشوف السويجاني إتحاد
- بلديات منطقة البترون

## إجراء تقييماً دورياً لأداء الموظفين

يهدف تقييم الأداء الى توفير نتيجة إيجابية للموظفين من خلال رصد ومتابعة أداءهم وذلك لتحديد ودعم الحاجة إلى أي تدريبات وتحفيز الموظفين ومساعدتهم على المشاركة وتطوير أدائهم. ومن بين الإدارات الـ 20 التي تم استطلاعها، تبين أن 12 إدارة تقيّم دورياً أداء موظفيها مقابل 8 إدارات لا تقوم بأي تقييم.

### تقييم دوري لأداء الموظفين



كلا

نعم

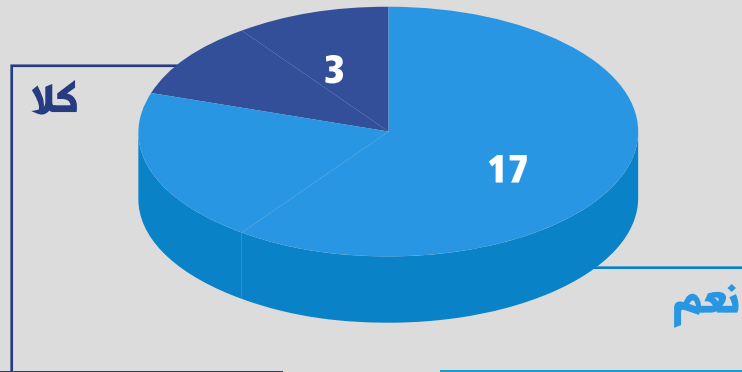
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة للزراعة
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- مديرية اليانصيب الوطني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- بلدية بتلون
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات منطقة البترون

- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- المشروع الأخضر
- مستشفى زهر الباشق الحكومي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- بلدية جزين
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات البحيرة

## وضع خططاً سنوية ومتوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجات الإدارات بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها وحسب أولوياتها

ينص قانون الشراء العام الجديد على ضرورة تحديد الإدارات لاحتياجاتها وتحضير خططها السنوية عن العام المقبل على أن تحدّد القيمة التقديرية بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها. تُحضّر الخطة السنوية للشراء بناءً على نموذج موحد وإجراءات تصدر عن هيئة الشراء العام، بحيث يمكن أن تكون الخطة سنوية أو متعدّدة السنوات. وتبيّن بنتيجة الاستطلاع الذي قمنا به أن 17 إدارة تضع خطط إما سنوية أو متوسطة الأمد تحدّد فيها حاجاتها الشرائية مقابل 3 إدارات لا تقوم بذلك.

### وضع خططاً سنوية ومتوسطة الأمد للشراء



- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات منطقة البترون

- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- مديرية اليانصيب الوطني
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مستشفى ظهر الباشق الحكومي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني

## التعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج الإدارات

نظراً للشغور الكبير في الإدارات وضعف الإمكانيات والمهارات التي يتمتع بها موظفيها استعانت بعض هذه الإدارات بخبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لإتمام عمليات الشراء. فتبيّن أن الإدارات بحاجة الى خبراء من خارج الإدارات لمعاونتها بوضع دفاتر الشروط كحاجة أساسية، يليها تقييم العروض، ثمّ تقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين، بعدها الإشراف على تنفيذ العقد، وأخيراً استلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة.

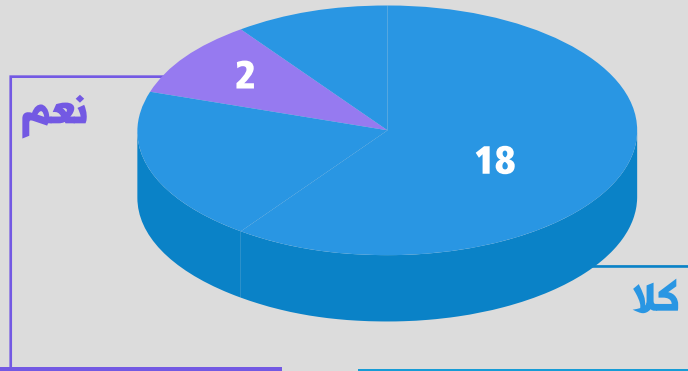
عدد الإدارات	التعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج الإدارات
9	وضع دفاتر الشروط
6	تقييم الخدمات المقدّمة من الملتزمين
5	الإشراف على تنفيذ العقد
4	استلام اللوازم او الخدمات او الاشغال المنفّذة
4	تقييم العروض

- **وضع دفاتر الشروط:** المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، المديرية العامة للنقل البري والبحري، المديرية العامة للزراعة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، المشروع الأخضر، بلدية سعدنايل، اتحاد بلديات البحيرة، اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- **تقييم الخدمات المقدّمة من الملتزمين:** المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، المديرية العامة للنقل البري والبحري، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المشروع الأخضر، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- **الإشراف على تنفيذ العقد:** المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، المديرية العامة للنقل البري والبحري، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المشروع الأخضر، اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- **تقييم العروض:** الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المشروع الأخضر، اتحاد بلديات البحيرة، اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- **استلام اللوازم او الخدمات او الاشغال المنفّذة:** المديرية العامة للنقل البري والبحري، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المشروع الأخضر، اتحاد بلديات الشوف السويجاني

## تلزيم إدارات أخرى بعضاً من المشاريع أو القيام بعمليات شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى

من بين الـ 20 إدارة التي تم استطلاعها حول الشراء العام وكيفية عمل كل إدارة على تطبيق إجراءاته، تبين أن إدارتين فقط قامت بتلزيم إدارات أخرى بعضاً من المشاريع أو قامت بعمليات شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب إدارات أخرى مقابل 18 إدارة لم تلزم أو تقوم بهذه العمليات مع إدارات أخرى.

تلزيم إدارات أخرى أو القيام بعمليات شراء عام مشتركة



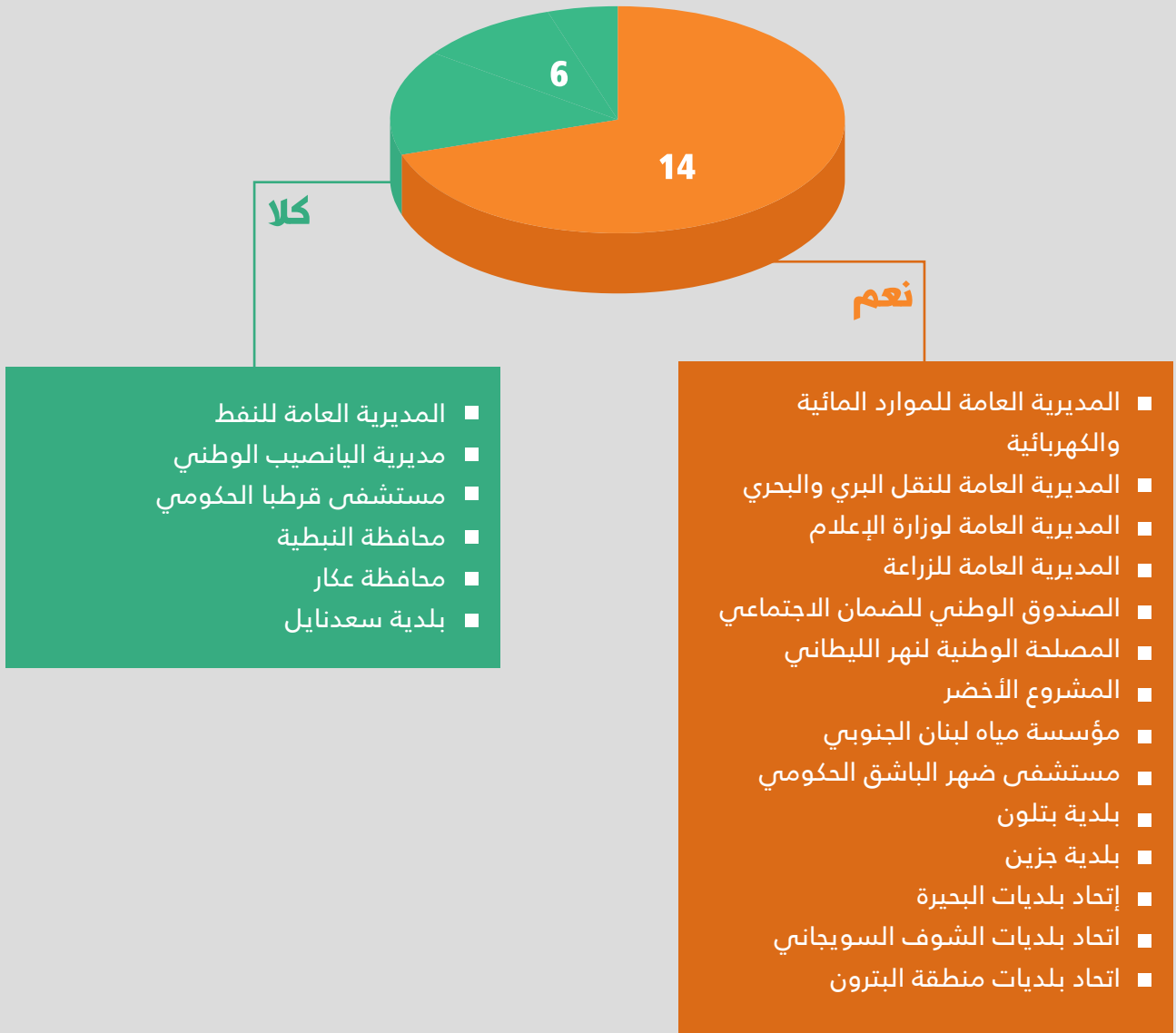
- المشروع الأخضر
- مستشفى شهر الباشق الحكومي

- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- مديرية اليانصيب الوطني
- مستشفى قرطبا الحكومي
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات منطقة البترون

## فريق تقني يساند الإدارة في عمليات الشراء العام (من تقييم الحاجات إلى تنفيذ العقد)

قد تحتاج الإدارة إلى مساندة فريق تقني لإنجاز كافة مراحل الشراء بحيث يكون هذا الفريق مؤلف من أشخاص من داخل أو خارج الإدارة. من بين الإدارات الـ 20 المستطلعة، تبين أن 14 إدارة يساندها فريق تقني مؤلف من قانونيين، مهندسين، مدققي حسابات وغيرها من الاختصاصات. في المقابل 6 إدارات تعوّل على الكفاءات الموجودة في الإدارة بلا تخصص.

### فريق تقني يساند الإدارة في عمليات الشراء العام



تعددت الاختصاصات بين مهندسين مدنيين، مساحة، زراعيين، طب حيوي وغيرها. كما ساند الإدارات قانونيين ومدققي حسابات على الشكل التالي:

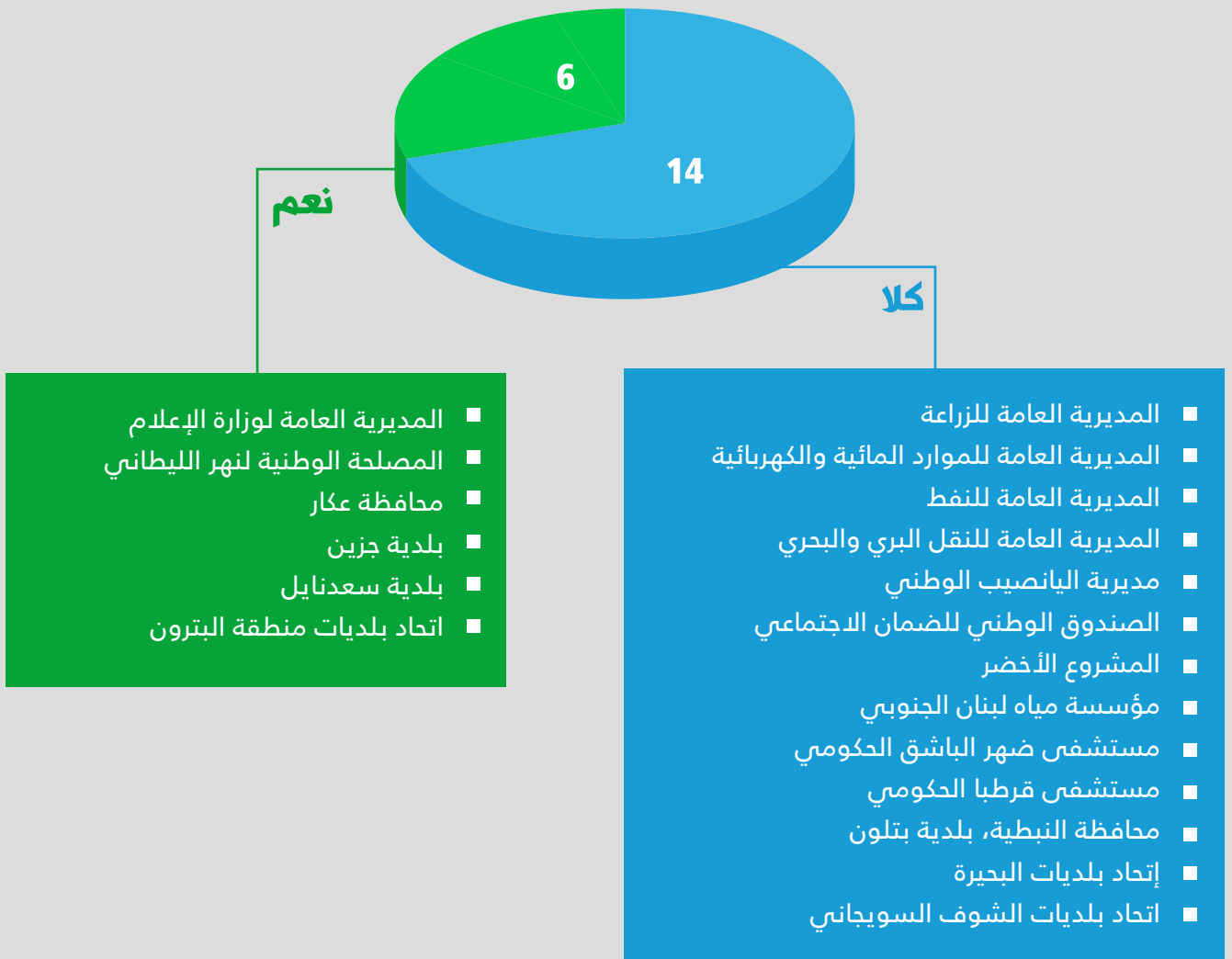
الاختصاص	عدد المتخصصين
قانوني	80
مهندس	18
مدقق حسابات	8
متخصص شراء	1



## عدد كافٍ من الموظفين يتابع كافة مراحل إجراء الشراء

كما ذكرنا سابقاً تعاني الإدارات من نقص كبير بالموارد البشرية. أما بالنسبة للموظفين المولجين تولي مهام الشراء العام بشكل خاص، فتعاني الإدارة من نقص في عددهم إذ تبين أن 14 إدارة من أصل 20 تعاني من هذا النقص مقابل 6 إدارات يضمون هؤلاء الموظفين.

عدد كافٍ من الموظفين يتابع كافة مراحل إجراء الشراء





موقع إلكتروني خاص بالإدارة، تحديثه، إمكانية البحث وتنزيل المعلومات،  
خضوعه لإجراءات تؤمن خصوصية وسرية المعلومات

ينص قانون الشراء العام الجديد على إلزامية النشر على المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام، وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالجهة الشارية، إن وُجد. فتبيّن لنا أن 15 إدارة من أصل 20 تمتلك موقع إلكتروني خاص بها، و9 منها تقوم بتحديث الموقع دورياً. ومن الإدارات الـ 15 التي تملك موقع إلكتروني، 10 منها يتيح موقعها إمكانية البحث وتنزيل المعلومات، كما تخضع لإجراءات تؤمن خصوصية وسرية المعلومات. في المقابل، توفر إدارتين فقط دفاتر الشروط على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

اسم الإدارة	عدد الإدارات	الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة
المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة للنفط المديرية العامة للنقل البري والبحري المديرية العامة لوزارة الإعلام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المشروع الأخضر (خارج الخدمة) المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مؤسسة مياه لبنان الجنوبي (خارج الخدمة) مستشفى شهر الباشق الحكومي (خارج الخدمة) محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين (معلق) اتحاد بلديات البحيرة اتحاد بلديات الشوف السويجاني (غير مفعل)	15	موقع إلكتروني خاص بالإدارة
المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة للنفط المديرية العامة للنقل البري والبحري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة مياه لبنان الجنوبي المشروع الأخضر محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين	10	إمكانية البحث وتنزيل المعلومات

<p>المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة للنقل البري والبحري المديرية العامة لوزارة الإعلام المشروع الأخضر مؤسسة مياه لبنان الجنوبي محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين إتحاد بلديات البحيرة</p>	10	خضوعه لإجراءات تؤمن خصوصية وسرية المعلومات
<p>المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة لوزارة الإعلام المشروع الأخضر مؤسسة مياه لبنان الجنوبي محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين إتحاد بلديات البحيرة</p>	9	تحديثه دورياً
<p>المديرية العامة للنفط مستشفى شهر الباشق الحكومي</p>	2	توفير دفاتر الشروط إلكترونياً

## وسائل النشر المعتمدة من قبل الإدارات

ينص قانون الشراء العام الجديد على إلزامية النشر على المنصة الالكترونية المركزية لهيئة الشراء العام، وعلى الموقع الالكتروني الخاص للجهة الشارعية، إن وُجد. كما يجوز بالاضافة الى ذلك أن يتم النشر عبر وسائل النشر التقليدية المتاحة، كالجريدة الرسمية والصحف. لذا كان لا بد من معرفة وسائل النشر المعتمدة من قبل الإدارات، فتبيّن لنا أن معظم الإدارات تستعمل وسائل النشر التقليدية كالجريدة الرسمية، الصحف المحلية، وأبواب الإدارة. في حين أن عدد قليل منها يعتمد النشر على الموقع الإلكتروني، أو موقع سلطة الوصاية، أو أبواب الكنائس والجوامع، أو مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها، أو أحيانا تطبيق واتساب لتبليغ الموظفين داخل الإدارة.

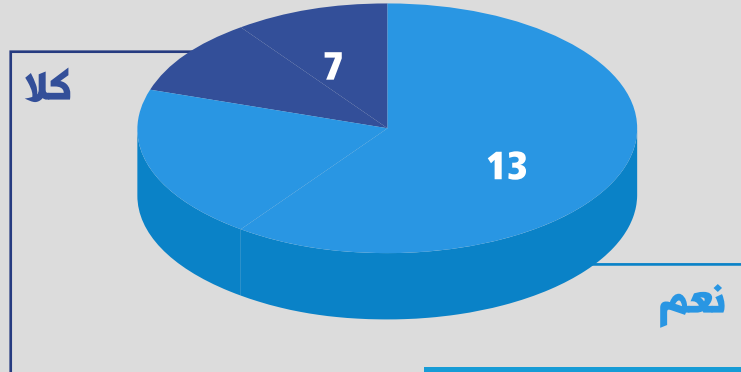
اسم الإدارة	عدد الإدارات	وسائل النشر
المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة للنقل البري والبحري المديرية العامة لوزارة الإعلام مديرية اليانصيب الوطني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المشروع الأخضر المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مؤسسة مياه لبنان الجنوبي مستشفى قرطبا الحكومي محافظة النبطية محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين بلدية سعدنايل اتحاد بلديات البحيرة اتحاد بلديات منطقة البترون	17	صحف محلية

<p>المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة للنقل البري والبحري المديرية العامة لوزارة الإعلام مديرية اليانصيب الوطني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المشروع الأخضر مؤسسة مياه لبنان الجنوبي مستشفى شهر الباشق الحكومي مستشفى قرطبا الحكومي محافظة النبطية محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين بلدية سعدنايل اتحاد بلديات الشوف السويجاني اتحاد بلديات منطقة البترون</p>	<p>17</p>	<p>أبواب الإدارة</p>
<p>الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المديرية العامة للزراعة المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة للنقل البري والبحري المديرية العامة لوزارة الإعلام مديرية اليانصيب الوطني المشروع الأخضر المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مؤسسة مياه لبنان الجنوبي مستشفى قرطبا الحكومي محافظة عكار بلدية بتلون بلدية جزين بلدية سعدنايل إتحاد بلديات البحيرة اتحاد بلديات منطقة البترون</p>	<p>16</p>	<p>الجريدة الرسمية</p>
<p>المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية المديرية العامة للنفط المديرية العامة للنقل البري والبحري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المشروع الأخضر المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بلدية جزين</p>	<p>7</p>	<p>الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة</p>
<p>المديرية العامة للنفط الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المشروع الأخضر مستشفى قرطبا الحكومي اتحاد بلديات منطقة البترون</p>	<p>5</p>	<p>وسائل أخرى</p>

## موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء

ينص قانون الشراء العام الجديد على إلزامية تعيين موظف واحد أو أكثر من موظفي الإدارة أو مستخدميها للاتصال مباشرة بالموردين أو المقاولين وبتلقّي اتصالات مباشرة منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. من بين الإدارات الـ 20 المستطلّعة حول هذا الموضوع تبين أن 13 إدارة لديها مسبقاً موظف يقوم بهذه المهام مقابل 7 إدارات لم تكلف موظف أو مستخدم لهذه الحاجة.

### موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين



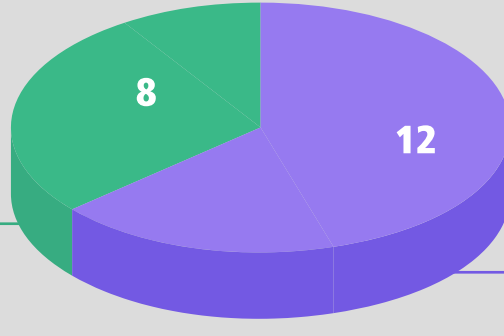
- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للنفط
- بلدية بتلون
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- اتحاد بلديات منطقة البترون

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- مديرية اليانصيب الوطني
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني

## موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها

ينص قانون الشراء العام على التقيّد بنشر المعلومات المطلوبة على الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام بشكل يضمن الشفافية مع مراعاة قانون حق الوصول إلى المعلومات؛ لذلك، تم استطلاع الإدارات الـ 20 لمعرفة من منها كلّف موظف مسؤول عن طلبات الحصول على المعلومات، فتبيّن أن 12 إدارة فقط كلّفت موظف معلومات مقابل 8 إدارات اكتفت بتسليم هذه المهام إلى موظفي الديوان أو القلم.

### موظف مسؤول عن طلبات الحصول على المعلومات



كلا

نعم

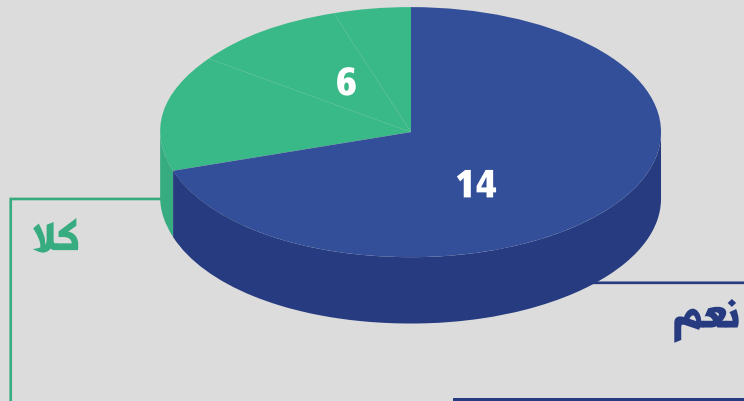
- المديرية العامة للنفط
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- بلدية بتلون
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات منطقة البترون

- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- مديرية اليانصيب الوطني
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- بلدية جزين
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات منطقة البترون

## اعتماد المكننة في توثيق الملفات والمستندات

في ظل عمل مكتب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على مشروع مكننة الإجراءات الإدارية المبسطة في الوزارات والإدارات العامة بهدف رفع جهوزيتها لتوفير الخدمات الإلكترونية وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى ضمن منهجية موحدة (Unified Methodology) تضمن معايير الجودة وخفض التكاليف، تبيّن لنا أن 14 إدارة من أصل 20 يعتمدون المكننة في توثيق كل ملفات ومستنداتها. في المقابل 6 إدارات لا تعتمد المكننة بسبب ضعف الإمكانيات المالية واللوجستية والمعارف.

### اعتماد المكننة



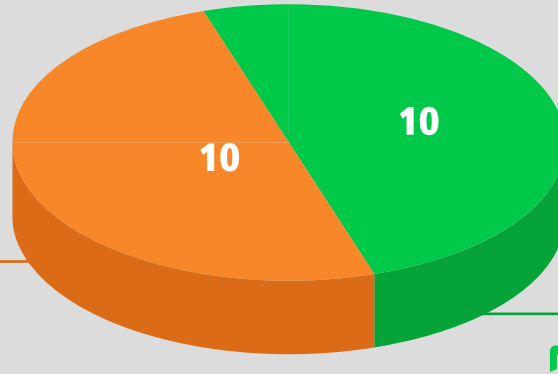
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنفط
- مديرية اليانصيب الوطني
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- محافظة النبطية
- اتحاد بلديات منطقة البترون

- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة عكار
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني

## قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم الإدارة

نتيجة استطلاع 20 ادارة حول وجود قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم، تبين أن 10 إدارات من أصل 20 حضروا هذه اللوائح فيما الـ 10 المتبقية لم تقم بذلك إما بسبب عدم تعاونها مع شركات ومتعهدين بشكل مباشر أو بسبب تكرار هؤلاء الأشخاص دون الحاجة الى تدوين أسمائهم في لائحة.

قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم الإدارة



كلا

نعم

- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- مديرية اليانصيب الوطني
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني

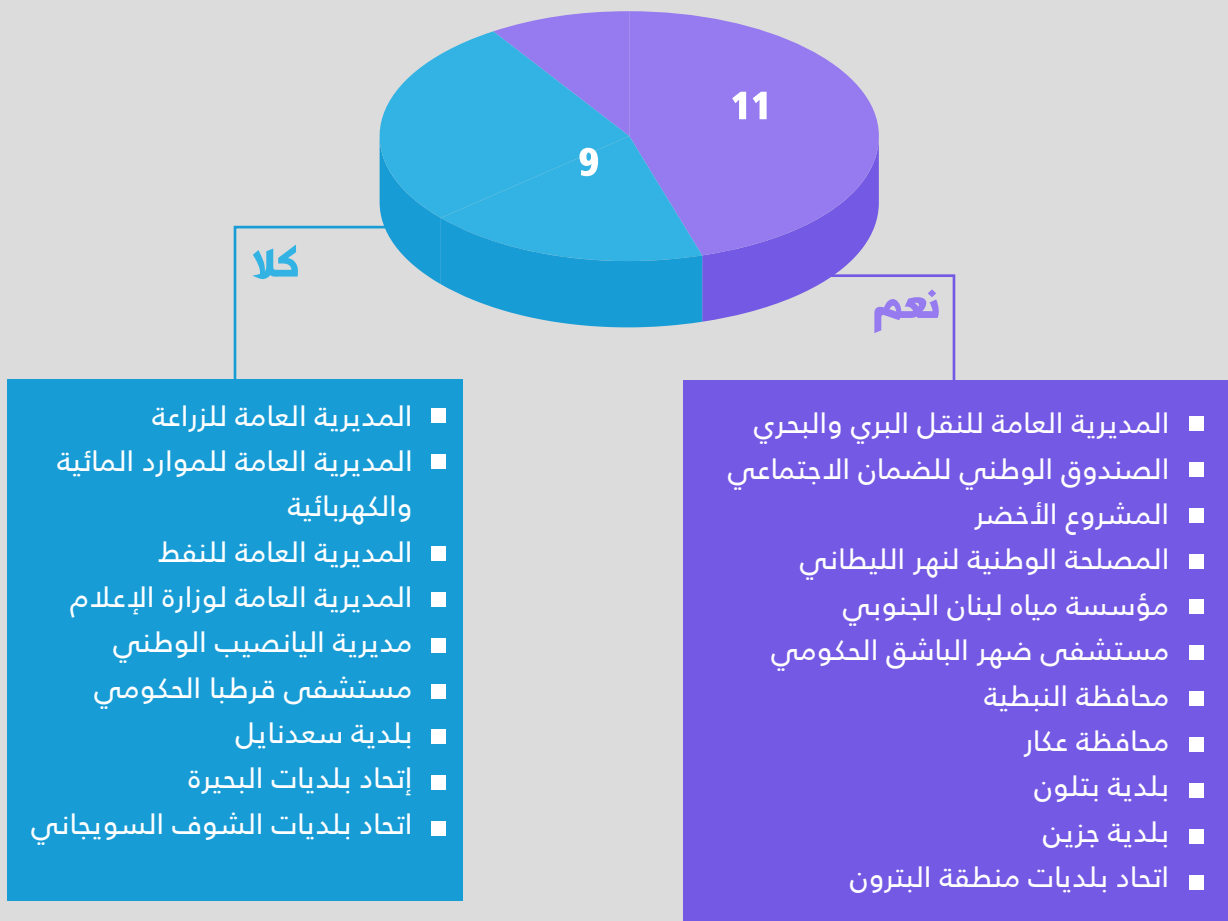
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- إتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات منطقة البترون



## جهوزية الإدارة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اعتماد الشراء الإلكتروني

سيتمّ اعتماد طريقة الشراء الإلكتروني على مرحلتين: الأولى تتضمّن النشر على المنصة الإلكترونية المركزية لهيئة الشراء العام ويشمل الإجراءات المتعلقة بعملية الشراء. والمرحلة الثانية، الانتقال إلى الشراء الإلكتروني بعد صدور المراسيم التطبيقية الخاصة به. هذا ويتمّ اعلان نتائج الشراء الإلكتروني من خلال جلسات فتح عروض تبث مباشرةً للعارضين. ومن خلال المسح الذي قمنا به، تبيّن لنا أن 11 إدارة من أصل 20 لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض، في حين أن 9 منها لا تتمتع بهذه الجهوزية والوسائل المتطورة.

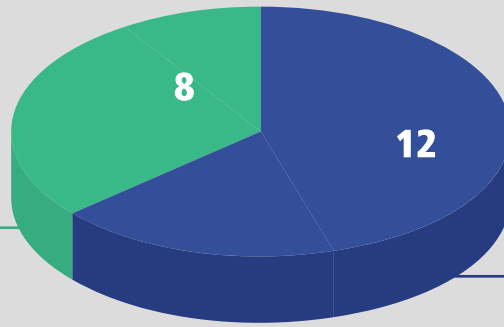
### جهوزية الإدارة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض



## وجود خطة/خطاً لإدارة المخاطر أو الكوارث

وجود خطة لإدارة المخاطر أمر ضروري للإدارات، إذ تساعد على الحدّ من التهديدات والمخاطر التي قد تصيبها خاصة فيما يخص بتكنولوجيا المعلومات والبيانات المتعلقة بها. نتيجة لذلك، يجب وضع خطة إدارة المخاطر بعد مراقبة التهديدات التي قد تواجهها الإدارة والعمل على تلافيتها أو حلها بالسرعة القصوى ودون تكبّد خسائر كبيرة. وعلى الرغم من أهمية وجود هذه الخطة، تبيّن لنا أن 8 إدارات فقط من بين الـ 20 المستطلّعة قد وضعت خطة لإدارة المخاطر والكوارث.

### وجود خطة/خطاً لإدارة المخاطر أو الكوارث



نعم

كلا

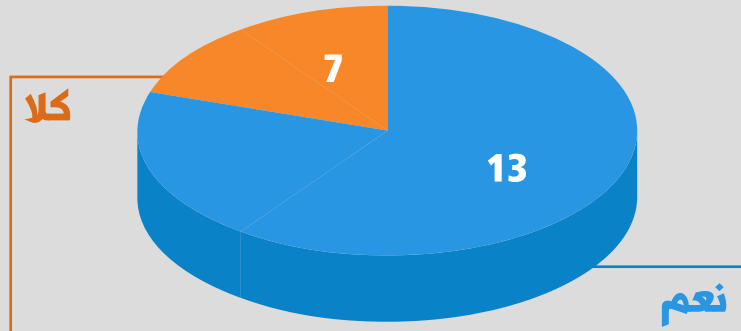
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مستشفى زهر الباشق الحكومي
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- محافظة عكار
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني

- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- مديرية اليانصيب الوطني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة النبطية
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات منطقة البترون

## اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي

ينص قانون الشراء العام الجديد على ضرورة اعتماد الإدارات، حيث أمكن، الشراء العام المستدام لتوجيه القدرة الشرائية للدولة نحو السلع والخدمات المستدامة بهدف تقليص الأثر البيئي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ووفقاً للأولويات الوطنية. تبين نتيجة الاستطلاع أن 13 إدارة من أصل 20 زعمت اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال ذكرها في دفاتر الشروط، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على دفاتر الشروط، مقابل 7 إدارات لا تعتمد هذا المبدأ.

### اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي



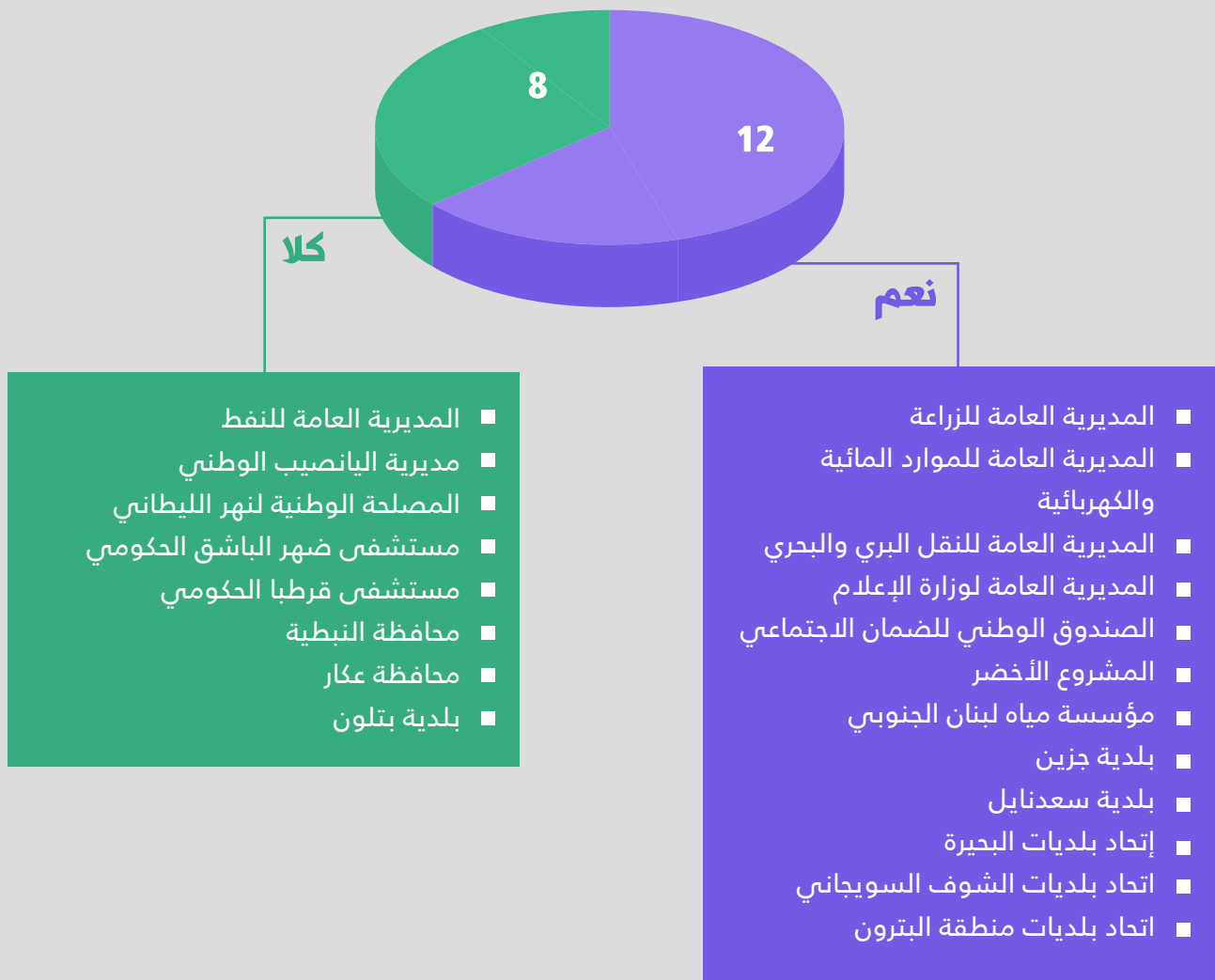
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المديرية العامة للنفط
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- مديرية اليانصيب الوطني
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة النبطية
- محافظة عكار

- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى شهر الباشق الحكومي
- بلدية بتلون
- بلدية جزين
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني
- اتحاد بلديات منطقة البترون

## التلزم على أساس أقسام أو مجموعات

يسمح قانون الشراء العام الجديد بتجزئة الشراء إلى أجزاء مستقلة في حالتين؛ إحداهما عند تنفيذ سياسات تنمية للحكومة كتشجيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشراء العام. في حين أنه اعتمدت بعض الإدارات سابقاً تجزئة الصفقات تفادياً لرقابة سلطات الوصاية وديوان المحاسبة وإدارة المناقصات. وبنتيجة الاستطلاع الذي شمل 20 إدارة، تبين أن 12 منها اعتمدت التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

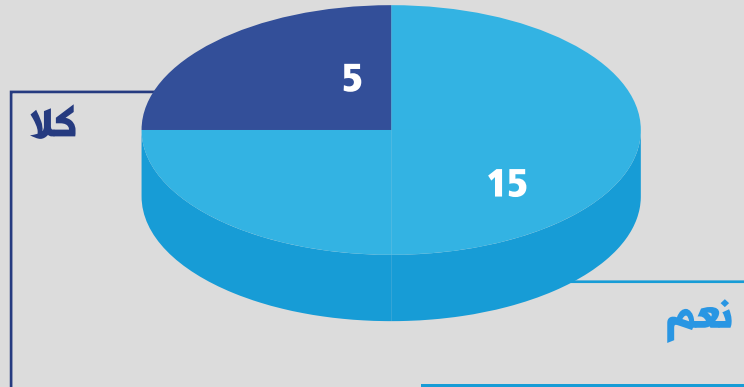
### التلزم على أساس أقسام أو مجموعات



## إعطاء الأفضلية للمنتجات ذات المنشأ الوطني

كذلك ينص قانون الشراء العام الجديد على إعطاء الأفضلية للعروض المتضمنة سلعاً ذات منشأ وطني. في حين أنه زعمت 15 إدارة من أصل 20 أنها تعتمد هذه السياسة الشرائية من خلال إعطاء الأفضلية للمنتجات ذات المنشأ الوطني، من خلال ذكرها في دفاتر الشروط ولكن لم تتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكّن من الإطلاع على دفاتر الشروط. في المقابل، هناك 5 إدارات لا تقيّم العروض على هذا الأساس.

### إعطاء الأفضلية للمنتجات ذات المنشأ الوطني



- المديرية العامة للنقل البري والبحري
- المديرية العامة للنفط
- مديرية اليانصيب الوطني
- مستشفى صهر الباشق الجامعي
- الحكومي
- اتحاد بلديات منطقة البترون

- المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية
- المديرية العامة للزراعة
- المديرية العامة لوزارة الإعلام
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المشروع الأخضر
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
- مستشفى قرطبا الحكومي
- محافظة النبطية
- محافظة عكار
- بلدية جزين
- بلدية بتلون
- بلدية سعدنايل
- اتحاد بلديات البحيرة
- اتحاد بلديات الشوف السويجاني

# تحليل إجابات كل إدارة



## وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البري والبحري



بتاريخ 2022/05/18، قمنا بزيارة ميدانيّة الى المديرية العامة للنقل البري والبحري وتمّ التواصل مع رئيس الديوان الذي أفادنا بأن المديرية لا تخضع لأيّ سلطة وصاية. وأفادنا بقيمة الموازنة السنويّة للمديرية التي سجّلت انخفاض كبير في السنتين الأخيرتين، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	6,668,670,000
2018	27,483,807,000
2019	28,237,775,000
2020	28,176,480,000
2021	14,544,531,000
2022	9,523,268,000

يبيّن الجدول التالي انخفاض عدد عمليات الشراء التي قامت بها المديرية من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	430
2018	560
2019	380
2020	200
2021	180
المجموع	1,750

أمّا بالنسبة لقيمة الإنفاق، يشير الجدول التالي الى تراجع إنفاق المديرية بشكل ملحوظ في العامين الأخيرين:

السنة	* قيمة الإنفاق (LBP)
2017	19,522,091,000
2018	28,388,704,000
2019	29,798,429,000
2020	3,138,199,000
2021	3,087,654,000

(تضمّ هذه الأرقام الرواتب المدفوعة أيضاً)\*

هذا وقد أكّد رئيس الديوان أن المديرية العامة للنقل البري والبحري تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة. أزعمت المديرية بأنها أجرت 14 مناقصة عمومية بقيمة 16,409,824,000 ل.ل. من العام 2017 حتى العام 2021 وبلغت نسبتها 0.8% من أصل 1,750 عقد إبرموا خلال 5 سنوات. مع الإشارة الى أن المديرية لم تجر أي مناقصة في السنتين الأخيرتين 2020 و 2021، في حين تم الإعلان عن مناقصتين في العام 2019 ولكن لم يتقدّم لها أيّ عارض، فتمّ إعادة إجرائهما وتلزيهما. هذا وقد تم تلزيم 5 مناقصات في العام 2018 و 7 مناقصات في العام 2017.

بعد الاطلاع على موقع إدارة المناقصات، تبيّن أن المديرية العامة للنقل البري والبحري أجرت فقط 4 مناقصات من أصل الـ 14 التي أفادتنا بها بالتنسيق مع الإدارة المذكورة، وتوزّعت على الشكل التالي:

السنة	عدد المناقصات	قيمة المناقصات (LBP)
2017	3	3,015,836,450
2018	0	-
2019	1	8,021,725,800
2020	0	-
2021	0	-
<b>المجموع</b>	<b>4</b>	<b>11,037,562,250</b>

تمّ تعديل شروط عقد واحد في كلّ من الأعوام 2017، 2018، و2019 قبل إرساء التلزييم، إذ تمّت هذه العقود بموجب جداول مقارنة، في حين لم يتمّ تعديل أيّ عقد في العامين 2020 و2021.

أما بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزييم العقد فكانت عادةً بين شهر وثلاثة أشهر. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين سنة وثلاث سنوات من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمديرية.

هذا وقد أفاد رئيس الديوان أن المديرية لا تضمّ دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام ولكن هناك لجنّتين؛ واحدة تنظّم استدرجات العروض والثانية لجنة الاستلام. لا تضع المديرية تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات إنّما يتمّ تدوين كافّة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم المديرية بوضع خطط سنويّة ومتوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها معتمدين على الخطط السابقة دون وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائيّة وإعداد دراسات السوق.

تتعاون المديرية مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط بالتعاون مع جهازها الفني والإداري المؤلّف من 3 موظفين مدربين. كما تتعاون مع جهات خارجيّة متخصصة للإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، وتقييمها. أمّا بالنسبة لتقييم العروض، فهي تعوّل على الكفاءات الموجودة في المديرية، خاصّة الفريق التقني المؤلّف من مهندسين في ملاك الإدارة.

علاوة على ذلك، كلّفت المديرية موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا وتجري المديرية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة الى أن المديرية تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجيّة، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، إلّا أنّها لزمّت بعض من مشاريعها لمجلس الإنماء والإعمار.

ومن التحديات التي تواجه المديرية العامة للنقل البري والبحري خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشريّة، أيّ بعدد الموظفين المولجين متابعة كافّة مراحل إجراء الشراء وصعوبة تنقّل الموظفين الحاليين بسبب تدنّي قيمة بدل النقل المخصص لهم، والنقص في الإمكانيات الماليّة بسبب التأخّر أو عدم تدوير الاعتمادات من سنة لأخرى، علاوة على تأخّر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة.



إضافة إلى أن المديرية لا تملك خطة لإدارة المخاطر ولا تضم وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التقنية واللوجستية، تعتمد المديرية على المكننة في توثيق مستنداتها وتنشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بها، والجريدة الرسمية، والصحف المحلية، وأبواب الإدارة. إنّما دفاتر الشروط غير متوفرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من الإدارة بصورة مجانية.

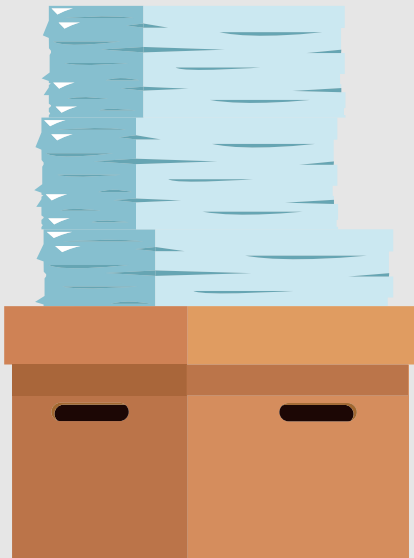
تمّ إنشاء موقع إلكتروني للمديرية بالتعاون مع مكتب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ولكنه لم يخضع لأيّ إجراءات تؤمّن خصوصية وسريّة المعلومات المتوفرة، إذ لم يتمّ تحديثه مؤخراً. مع العلم أن هذا الموقع يتيح إمكانية تنزيل بعض المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...) كالمعاملات الإدارية (معاملات النقل البري والبحري) في حين أن الخدمات الإلكترونية غير قابلة للتنزيل.

وضعت المديرية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاونت معهم لكنها لم تنشرها على موقعها الإلكتروني، مع العلم أنها لا تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني.

اعتمدت المديرية سياسات متعدّدة منها التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع السعي إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، اطلع بعض الموظفين على أحكامه وخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفاد رئيس الديوان إنّ المديرية لديها كافّة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتّخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.



المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مديرية عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	كلا
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	نعم - 14 مناقصة
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	نعم - 3 عقود
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	بين شهر وثلاثة أشهر
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين سنة وثلاث سنوات
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	كلا
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	كلا
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	نعم
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
نعم - مجلس الإنماء والإعمار	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية - الإمكانيات المالية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
كلا	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع الكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
كلا	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
نعم	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



## وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية

بتاريخ 2022/05/23، قمنا بزيارة ميدانيّة الى المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية وتمّ التواصل مع رئيس مصلحة الديوان ورئيسة الدائرة القانونية الذي أفادنا بأن المديرية لا تخضع لأيّ سلطة وصاية.

لم يتم تزويدنا بقيمة الموازنة السنويّة للمديرية للعامين 2019 و2022 ولا بقيمة الشراء ولا بعدد المناقصات خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بعد عدة مراجعات وبعد تقديم طلب للحصول عليها استناداً إلى قانون حق الوصول إلى المعلومات.



يبيّن الجدول التالي موازنة المديرية من العام 2017 إلى العام 2020، وفقاً للموازنة العامة المنشورة في الجريدة الرسمية والمتوفرة على موقع مبادرة غربال الإلكتروني، لأن المديرية لم ترد على أيّ من الطلبات المقدمة لها سابقاً:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	159,152,550,000
2018	129,341,580,000
2019	124,372,320,000
2020	55,933,338,000

هذا وقد أُوّديت مصلحة الديوان أن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة.

يبيّن الجدول التالي المناقصات التي قامت بها المديرية بالتنسيق مع إدارة المناقصات وذلك وفقاً لموقع هذه الأخيرة:

السنة	عدد المناقصات	قيمة المناقصات (LBP)
2017	91	107,014,014,140
2018	95	194,132,611,671
2019	0	-
2020	4	8,153,986,000
2021	0	-
المجموع	190	309,300,611,811

أما بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً أقل من شهر. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر وبعض الأحيان قد تتخطى السنة في من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمديرية استناداً الى حجم المشروع.

هذا وقد أفاد رئيس مصلحة الديوان أن المديرية لا تضمّ دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام. لا تضع المديرية تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات ولا يتمّ تدوين المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص.

من جانب آخر، تقوم المديرية بوضع خطط سنوية ومتوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها معتمدين على الخطط السابقة وعلى آلية لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية ولإعداد دراسات السوق ملتزمين بقرارات ديوان المحاسبة.

كانت تتعاون المديرية سابقاً مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط. أمّا بالنسبة لتقييم العروض، فتستعين أحياناً بخبراء ومتخصصين. كما تتعاون مع شركات للإشراف على تنفيذ العقد وتقييم اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة. في حين أنها تعوّل على الكفاءات الموجودة في المديرية لاستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، خاصة الفريق التقني المؤلّف من المستشارين.

علاوة على ذلك، كلّفت المديرية موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء وهو من يضع دفاتر الشروط أيضاً. هذا وكانت تجري المديرية تقييماً دورياً لأداء موظفيها قبل العام 2018 بالتعاون مع مكتب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

مع الإشارة الى أن المديرية تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم أيّ من مشاريعها لإدارات أخرى.

ومن التحديات التي تواجه المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية، أيّ بعدد الموظفين المولجين متابعة كافة مراحل إجراء الشراء وصعوبة تنقل الموظفين الحاليين بسبب تدني قيمة بدل النقل المخصص لهم، والنقص في الإمكانيات المائيّة بسبب التأخّر أو عدم تدوير الاعتمادات من سنة لأخرى، علاوةً عن تأخّر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة التي لم تعد كافية. فمثلاً، تستعمل المديرية ورق تقديمه اليونيسيف.

كما تعاني المديرية من التأخر في اقرار المراسيم التطبيقية واتخاذ كافة التدابير التي تلزم لتطبيق القوانين ذات الصلة. وموظفي المديرية بحاجة إلى تدريبات دورية لتحسين معارفهم ومهاراتهم. وتعاني المديرية من نقص في التجهيزات اللوجستية ومنها المعلوماتية والمكننة إذ تمّ تجهيز المديرية عام 2012 ولم يتم تحديثها منذ ذلك الحين، والآن يعمل مركز تكنولوجيا المعلومات فقط على UPS 2، ويتم إيقاف تشغيل الخادم. وأشار رئيس مصلحة الديوان أن برنامج المحاسبة مرتبط ببرنامج وزارة المالية، فعندما يتعطل في وزارة المالية ينعكس ذلك على برنامج المحاسبة في المديرية.

إضافةً إلى أن المديرية لا تملك خطة لإدارة المخاطر ولا تضمّ وحدة تدقيق داخلي بشكل عام إنّما كل مصلحة تقوم بتدقيقها الخاص.

من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، لا تعتمد المديرية على المكننة في توثيق مستنداتها. تنشر المديرية بعض المستندات والإعلانات على الموقع الإلكتروني الخاص بها، والجريدة الرسميّة، والصحف المحليّة، وأبواب الإدارة. لا توقّر المديرية دفاتر الشروط على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من الإدارة.

تمّ إنشاء موقع إلكتروني للمديرية، ويخضع لكل الإجراءات التي تؤمّن خصوصيّة وسريّة المعلومات المتوفّرة، إذ يتمّ تحديثه دورياً. مع العلم أن هذا الموقع يتيح إمكانيّة تنزيل المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...) وتأكّدنا من الموضوع بعد دخولنا إلى الموقع.

وضعت المديرية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاونت معهم، مع العلم أنها لم تردّ على طلب الحصول على المعلومات المقدم من قبلنا عام 2021 حول المتعهّدين الذين أبرمت معهم عقود من العام 2001 إلى 2020. تزعم المديرية أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكّن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت المديرية سياسات متعدّدة منها التلّزيم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك عند تحديد تصنيف الشركات المطلوبة (مثلاً طلب مشاركة الفئة الرابعة أيّ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) مع السعي إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصادية والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، إضافةً إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم.

في المقابل، رغم نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسميّة، لم يطلع الموظفون على أحكامه ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

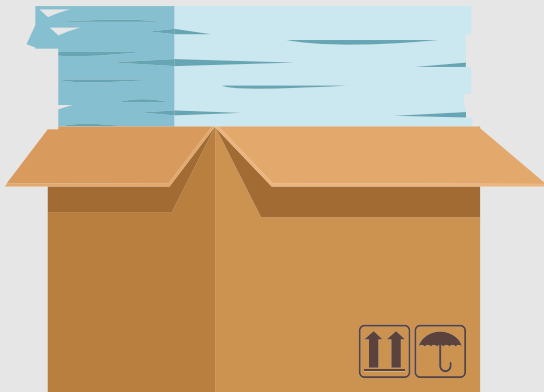
هذا وأفاد رئيس مصلحة الديوان أنّ المديرية لا تمتلك كافّة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتّخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مديرية عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	كلا
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	نعم
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من شهر
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين شهر وثلاثة أشهر أكثر من سنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	كلا
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	كلا
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	نعم
تكليف موظف معلومات	نعم

نعم	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء
كلا	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين
نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شاربة أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشريّة - الإمكانيّات الماليّة - المعارف والمهارات - التجهيزات اللوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
كلا	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع إلكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضليّة للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي



كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



## وزارة الطاقة والمياه - المديرية العامة للنفط

بتاريخ 2022/06/01، قمنا بزيارة ميدانية الى المديرية العامة للنفط وتمّ التواصل مع رئيسة مصلحة الديوان ورئيسة دائرة المحاسبة التي أفادتنا بأنّ المديرية تخضع لسلطة وصاية وزارة الطاقة والمياه. وأفادتنا بقيمة الموازنة السنويّة للمديرية لعام 2019 فقط وحصلنا على قيمة الموازنة للسنوات المتبقية من خلال الموازنة العامة المنشورة في الجريدة الرسمية وعلى موقع مبادرة غربال، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	31,142,900,000
2018	15,158,575,000
2019	13,608,350,000
2020	10,929,105,000

يبين الجدول التالي عدد عمليات الشراء التي قامت بها المديرية من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	معدّل عدد عمليات الشراء العام
2017	49-10
2018	9-1
2019	9-1
2020	9-1
2021	9-1

أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى تراجع إنفاق المديرية بشكل ملحوظ خلال الأعوام الثلاث الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	3,251,263,000
2018	238,025,000
2019	48,533,000
2020	36,740,000
2021	17,094,000

هذا وقد أُكِّدت رئيسة مصلحة الديوان أن المديرية العامة للنفط لم تجر أيّ مناقصة، في حين أن موقع الإدارة الإلكتروني يخصّص خانة للإعلان عن المناقصات التي تقوم بها المديرية لشراء مادتي البنزين والمازوت لتسليمها إلى منشآت النفط في طرابلس و/أو الزهراني، وهذا يتعارض مع ما أفادونا به.

كما نشر موقع إدارة المناقصات ثلاثة مناقصات قامت بها المديرية العامة للنفط بالتنسيق مع الإدارة المذكورة عام 2021 دون ذكر قيمتها.

على أن اختيار طبيعة باقي أنواع الشراء تتمّ وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة والتي يتمّ تلزيمها جميعها وفقاً للسعر الأقلّ حسب ما أفادونا. مع الإشارة إلى أنهم أفادوا بعدم تعديل شروط أيّ عقد قبل إرساء التلزيم في الأعوام الخمس.

أمّا بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادة أقلّ من أسبوع. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين ستة أشهر وسنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمديرية.

هذا وقد أفادت رئيسة مصلحة الديوان أن المديرية لا تضمّ دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام. لا تضع المديرية تقارير سنويّة تحتوي على جميع هذه العمليات إنّما يتمّ تدوين كافّة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص ويتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم المديرية بوضع خطط سنويّة ومتوسطة الأمد للشراء لتلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها معتمدين على آلية تمّ وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائيّة ولإعداد دراسات السوق.

لم تتعاون المديرية مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط كما وأن ليس لديها موظفين مدربين على ذلك. ولا تتعاون مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض، والإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، وتقييمها، فهي تعوّل على الكفاءات الموجودة في المديرية، خاصّة الفريق التقني المؤلّف من مهندسين وقانونيين في ملاك الإدارة.

علاوة على ذلك، كلّفت المديرية موظّف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا وتجري المديرية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة الى أن المديرية تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجيّة، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى، ولم تلزم بعض من مشاريعها لإدارات أخرى، لكنّها تقوم بشراء المازوت لحساب جهات شارية أخرى منها مؤسسة كهرياء لبنان ومنشآت النفط في طرابلس والزهراني.

ومن التحديات التي تواجه المديرية العامة للنفط خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أيّ النقص الكبير في عدد الموظفين بشكل عام، فكانوا 43 موظف في حين أصبحوا الآن 13. إضافة إلى صعوبة تنقل الموظفين الحاليين بسبب تدني قيمة بدل النقل المخصص لهم، والنقص في الإمكانيات الماليّة بسبب التأخّر أو عدم تدوير الاعتمادات من سنة لأخرى علاوة على تأخّر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة وفرق قيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي.

كما تعاني المديرية من نقص في التجهيزات اللوجستية وعدم امكانيّة وصل شبكة الإنترنت على الأجهزة بسبب قدمها. كذلك بروز حاجة ملحة إلى إخضاع الموظفين إلى تدريبات دائمة. إضافة الى أن المديرية لا تملك خطة لإدارة المخاطر ولا تضمّ وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التقنيّة واللوجستية، لا تعتمد المديرية على المكننة في توثيق مستنداتها إنّما تنشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بها، وتوفّر دفاتر الشروط على الموقع أيضاً كما ويمكن الاستحصال على نسخ منها من الإدارة.

تمّ إنشاء موقع إلكتروني للمديرية، ولكنّه لم يخضع لأيّ إجراءات تؤمّن خصوصية وسريّة المعلومات المتوفّرة إذ لم يتمّ تحديثه مؤخراً. مع الإشارة إلى أن هذا الموقع يتيح إمكانيّة تنزيل بعض المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل word, excel...). مثلاً، لم تنشر المديرية على الموقع الإلكتروني الخاص بها العقود التي أبرمتها مع المتعهدين وأفادت بأنها لم تضع قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم على الرغم من أنها أجابت على طلب مبادرة غربال عام 2021 للحصول عليها وزوّدتنا باللائحة. أما بالنسبة لأسعار المحروقات فهي متوفرة بشكل قابل للبحث والتنزيل على موقع وزارة الطاقة والمياه وليس موقع المديرية الخاص.

هذا وأفادت رئيسة مصلحة الديوان أن المديرية لا تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني وذلك بسبب طبيعة عملها في استيراد المشتقات النفطية.

اعتمدت المديرية سياسات متعدّدة منها التلّيزيم على أساس أقسام أو مجموعات، ليس بهدف تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إنّما بحسب الاعتمادات والمبالغ المرصودة لها بحسب قولهم، ذلك مع السعي إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. هذا ولا تعتمد المديرية الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي لأنّه وبحسب قولهم إنّ مشترياتهم لا تؤثر على البيئة، لكنّها تستشير معهد البحوث الصناعية في بعض المشاريع.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، لم يطلع الموظفون على أحكامه ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لأنّ وقت إجراء التدريبات لم يتناسب ودوام العمل.

هذا وأفادت رئيسة الديوان أنّ المديرية لا تملك كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مديرية عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الطاقة والمياه
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلّيزيم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلّيزيم العقد	أقل من أسبوع
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين ستة أشهر وسنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	كلا

كلا	وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء
نعم	تدوين عمليات الشراء في سجل خاص
نعم	وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية
كلا	تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها
كلا	تكليف موظف معلومات
كلا	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء
نعم	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين
نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى مصادر خارجية
نعم - كهرباء لبنان - منشآت النفط في طرابلس والزهراني	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
موارد بشرية - إمكانيات مالية - تجهيزات لوجستية - معارف ومهارات	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
كلا	وجود وحدة تدقيق داخلي
كلا	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع إلكتروني

كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتم التعاون معهم
كلا	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا	التلزم على أساس أقسام أو مجموعات
كلا	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



## وزارة الزراعة - المديرية العامة للزراعة

بتاريخ 2022/05/23، قمنا بزيارة ميدانية الى المديرية العامة للزراعة وتمّ التواصل مع رئيس الدائرة الإدارية في الديوان الذي أفادنا بأن المديرية لا تخضع لأي سلطة وصاية، وزوّدنا بقيمة الموازنة السنوية للمديرية لعام 2019 فقط، وحصلنا على قيمة الموازنة للسنوات المتبقية من خلال الموازنة العامة المنشورة في الجريدة الرسمية وعلى موقع مبادرة غريبال، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	30,800,240,000
2018	42,226,210,000
2019	57,097,504,000 *
2020	35,548,741,000

\*تجدر الإشارة الى أن قيمة الموازنة للمديرية لعام 2019 المنشورة في الجريدة الرسمية بلغت 36,958,857,00 ل.ل.

يبين الجدول التالي انخفاض عدد عمليات الشراء التي قامت بها المديرية من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	199-50
2018	199-50
2019	49-10
2020	49-10
2021	49-10



أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، يشير الجدول التالي الى تراجع إنفاق المديرية بشكل ملحوظ في العامين الأخيرين:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	10,111,956,000
2018	7,410,421,000
2019	2,540,709,000
2020	302,019,000
2021	900,000,000

هذا وقد أُكِّد رئيس الدائرة الإدارية في الديوان أن المديرية العامة للزراعة تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة، لكنّه لم يحدّدوا عددها ولا قيمتها ولا سنة إجرائها.

لذا، حصلنا على عدد وقيمة المناقصات التي تمّت بالتنسيق مع إدارة المناقصات خلال السنوات الخمس الأخيرة من موقع إدارة المناقصات كما يبيّن الجدول أدناه:

السنة	عدد المناقصات	قيمة المناقصات (LBP)
2017	2	921,750,000
2018	3	509,991,158
2019	3	422,044,061
2020	-	-
2021	0	-
<b>المجموع</b>	<b>8</b>	<b>1,853,785,219</b>

أفادنا رئيس الدائرة الإدارية في الديوان بأنه تم الإعلان عن عدة مناقصات لم يتقدّم لها أيّ عارض، فتمّ إعادة إجرائها وتلزيّمها.

كما تمّ تعديل شروط عدّة عقود قبل إرساء التلزيّم وعادةً يتمّ تعديل إمّا الكمية المطلوبة أو تمديد المهل.

أما بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تليزيم العقد فكانت عادةً أكثر من سنة. كذلك، تزيد مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين عن سنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمديرية.

هذا وقد أفاد رئيس الدائرة الإدارية في الديوان أن المديرية لا تضمّ دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام. تضع المديرية تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات ويتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم بعدما كان ممكناً لفترة قصيرة.

من جانب آخر، تقوم المديرية بوضع خطط سنوية ومتوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها معتمدين على الخطط السابقة وعلى آلية لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية ولإعداد دراسات السوق، إلا في الحالات الضرورية لمكافحة الجراد وغيرها فتتحرك الوزارة فوراً.

تتعاون المديرية مع خبراء ومتخصصين من خارج مملكتها فقط لوضع دفاتر الشروط، في حين أنها لا تتعاون مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض والإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة، وتقييمها، فهي تعوّل على الكفاءات الموجودة في المديرية، خاصة الفريق التقني المؤلّف من مهندسين زراعيين، مهندس معماري في السابق، ومدققو حسابات، وقانونيين في مملك الإدارة.

علاوة على ذلك، كلّفت المديرية موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، لكنها لم تكلف بعد موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا ولا تجري المديرية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة الى أن المديرية تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم أيّ من مشاريعها لإدارات أخرى.

ومن التحديات التي تواجه المديرية العامة للزراعة خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية، أيّ بعدد الموظفين المولجين متابعة كافة مراحل إجراء الشراء، والنقص في الإمكانيات المالية بسبب التأخر أو عدم تدوير الاعتمادات من سنة لأخرى، علاوة على تأخر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة التي لم تعد كافية. كما تعاني المديرية من نقص في المعارف والمهارات وعدم كفاءة بعض الموظفين إذ لا يخضعون للتدريبات ولا يتمتعون بالاختصاصات اللازمة.

إضافة الى أن المديرية لا تملك خطة لإدارة المخاطر، إنما تضمّ وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التقنية واللوجستية، اعتمدت المديرية على المكننة في توثيق مستنداتها لمدة سنة واحدة فقط وتعتمد النشر في الجريدة الرسمية، والصحف المحلية، و أبواب الإدارة. تمتلك المديرية موقع إلكتروني يخضع لكل الإجراءات التي تؤمن خصوصية وسرية المعلومات المتوفرة، إذ يتم تحديثه دورياً. مع الإشارة الى أن هذا الموقع يتيح إمكانية تنزيل بعض المعلومات والمستندات المحملة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...) ولكن تبين أنه غير آمن بعد محاولتنا الدخول إلى الموقع. ولا يتم توفير دفاتر الشروط على الموقع، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من الإدارة.

وضعت المديرية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم لكنها لم تنشرها على موقعها الإلكتروني. كما أفادوا بأن المديرية لا تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني.

اعتمدت المديرية التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند ذكر ذلك في دفتر الشروط مع السعي إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال ذكرها في دفاتر الشروط، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على دفاتر الشروط.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، اطلع بعض الموظفين على أحكامه وخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وتم اختيار رئيس الدائرة الإدارية في الديوان ليكون مدرب. هذا وأفاد رئيس الدائرة الإدارية في الديوان إن المديرية ليس لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مديرية عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	كلا
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أكثر من سنة
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	أكثر من سنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	كلا
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	نعم - وضع دفاتر الشروط
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	كلا
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	كلا

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية الإمكانيات المالية المعارف والمهارات التجهيزات اللوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
كلا	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع إلكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
نعم	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني

## وزارة الإعلام - المديرية العامة لوزارة الإعلام



بتاريخ 2022/05/24، قمنا بزيارة ميدانية الى المديرية العامة لوزارة الإعلام وتمّ التواصل مع رئيسة قسم اللوازم التي أفادتنا بأن المديرية لا تخضع لأي سلطة وصاية. وأفادتنا بقيمة الموازنة السنوية للمديرية لعام 2019 فقط وحصلنا على قيمة الموازنة للسنوات المتبقية من خلال الموازنة العامة المنشورة في الجريدة الرسمية وعلى موقع مبادرة غربال، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	13,313,400,000
2018	16,263,020,000
2019	13,581,350,000 *
2020	14,610,572,000

\*تجدر الإشارة الى أن قيمة الموازنة للمديرية لعام 2019 المنشور في الجريدة الرسمية بلغ LBP 15,738,798,000.

يبين الجدول التالي انخفاض عدد عمليات الشراء التي قامت بها المديرية من عام 2017 الى 2021 والتي تضم كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	704
2018	627
2019	427
2020	219
2021	195
المجموع	2,172

أما بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى تراجع إنفاق المديرية بشكل ملحوظ خلال الأعوام الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	5,254,412,000
2018	3,488,549,000
2019	3,185,588,000
2020	2,649,641,000
2021	2,959,245,000

هذا وقد أُكِّدت رئيسة قسم اللوازم أن المديرية العامة لوزارة الإعلام تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات وفقاً لقانون المحاسبة العمومية. أزعمت المديرية بأنها أجرت فقط 7 مناقصات عمومية من العام 2017 حتى العام 2021 (0.32% من أصل 2,172 عقد إبرموا خلال 5 سنوات) بقيمة 146,690,000 ل.ل. إذ تمّ تلزيم جميعها وفقاً للعرض الأفضل. علماً أن كلّ المناقصات التي أعلنت خلال هذه الأعوام الخمس قد تقدّم لها عارضين. هذا وقد تمّ تلزيم 6 مناقصات في العام 2021 و مناقصة واحدة في العام 2018، ولم يتمّ تعديل شروط أيّ عقد قبل إرساء التلزيم.

ولكن الأرقام على موقع إدارة المناقصات تظهر المناقصات التي أجرتها المديرية بالتنسيق معها والمبيّنة في الجدول أدناه:

السنة	عدد المناقصات	قيمة المناقصات (LBP)
2017	1	44,509,905
2018	1	22,973,670
2019	0	-
2020	1	258,241,500
2021	0	-
<b>المجموع</b>	<b>3</b>	<b>325,725,075</b>

أمّا بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً بين ثلاثة وستة أشهر. بالمقابل، تزيد مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين عن سنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمديرية، ففي بعض الأحيان بلغت مدّة التسديد أربع سنوات.

هذا وقد أفادت رئيسة قسم اللوازم أن المديرية تضمّ دائرة مختصة لإجراء عمليات الشراء العام وفيها موظف واحد متخصص. قبل فترة كورونا، كانت المديرية تضع تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات ويتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يحفظ في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم المديرية بوضع خطط سنوية ومتوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها معتمدين على آلية تمّ وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية وإعداد دراسات السوق.

لا تتعاون المديرية مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط، ولا مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض، والإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة، وتقييمها، إنّما تعوّل على جهازها الفني والإداري في المصلحة الفنية المؤلّف من 3 موظّفين مدرّبين، إضافة إلى لجنة استلام متخصصة إدارياً (قرطاسية، ومطبوعات...) وفنياً (كمبيوتر، مولد، مكيف...). كما يساند الإدارة في عمليات الشراء فريق تقني مؤلّف من قانونيين ومتخصصي شراء.

علاوة على ذلك، كلّفت المديرية موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا وتجري المديرية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة الى أن المديرية تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم بعض من مشاريعها لئى إدارة أخرى.

ومن التحديات التي تواجه المديرية العامة لوزارة الإعلام خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين المولجين متابعة كافة مراحل إجراء الشراء وصعوبة تنقل الموظفين الحاليين بسبب تدني قيمة رواتبهم وبدلات النقل المخصصة لهم، والنقص في الإمكانيات المالية بسبب تأخر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة. علاوةً على نقص في التجهيزات اللوجستية من كمبيوترات وإنترنت وغيرها.... ونذكر ان المديرية لا تملك خطة لإدارة المخاطر.

في المقابل، لدى المديرية وحدة تقوم بإجراء تدقيق داخلي مؤلّف من موظف يدقّق بعمليات الشراء والدائرة المالية التي تدقّق بكافة الحسابات.



من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، تعتمد المديرية على المكننة في توثيق مستنداتها ونشرها على الموقع وزارة الإعلام الإلكتروني، والجريدة الرسميّة، والصحف المحليّة، و أبواب الإدارة. إنّما دفاتر الشروط غير متوفّرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من الإدارة.

المديرية العامة لوزارة الإعلام لا تمتلك موقع الكتروني خاص بها، أسوة بالوكالة الوطنية للإعلام، إنّما تندرج ضمن موقع وزارة الإعلام الذي يضمّ الوحدات التابعة لها. يخضع هذا الموقع لإجراءات تؤمّن خصوصيّة وسريّة المعلومات المتوفّرة ويتمّ تحديثه دورياً. مع العلم أن هذا الموقع يتيح نوعاً ما إمكانيّة تنزيل المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...)

لم تضع المديرية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم. تزعم المديرية أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت المديرية سياسات متعدّدة منها التلزييم على أساس أقسام أو مجموعات لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدر المستطاع من خلال اعتماد السعر الإفرادي وليس الإجمالي، فقدّم عدد من الشركات إنّما لم تكن هذه السياسة ناجحة. سعت المديرية إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، ولكنّها لا تعتمد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، اطلع بعض الموظفين على أحكامه ولكنهم لم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفادت رئيسة قسم اللوازم أنه فإنّ المديرية ليس لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتّخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مديرية عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	كلا
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	نعم
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	بين ثلاثة وستة أشهر
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	أكثر من سنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	نعم
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	كلا
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
موارد بشرية - إمكانيات مالية - تجهيزات لوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم - لوزارة الإعلام	وجود موقع إلكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
كلا	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني

## وزارة المالية - مديرية اليانصيب الوطني

بتاريخ 2022/05/24، قمنا بزيارة ميدانية الى مديرية اليانصيب الوطني اللبناني وتمّ التواصل مع المدير العام ومصفّي النفقات الذين أفادونا بأن المديرية تخضع لسلطة وصاية وزارة المالية. وأفادنا مصفّي النفقات بقيمة الموازنة السنويّة للمديرية للأعوام 2019، 2020، و 2021 التي حافظت على القيمة نفسها مع الإشارة الى أن موازنة عام 2022 لم تنجز لحينه. وحصلنا على قيمة الموازنة للسنوات المتبقية من خلال الموازنة العامة المنشورة في الجريدة الرسمية وعلى موقع مبادرة غربال، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	115,800,000,000
2018	96,800,000,000
2019	92,000,000,000
2020	92,000,000,000
2021	92,000,000,000
2022 (تقديرية)	92,000,000,000

يبين الجدول التالي انخفاض عدد عمليات الشراء التي قامت بها المديرية من عام 2017 إلى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	16
2018	19
2019	9
2020	4
2021	6
المجموع	54

أما بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى إنفاق المديرية خلال الأعوام الأخيرة بحيث سجّل ارتفاعاً خلال العام 2021:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	434,934,000
2018	431,897,000
2019	1,717,901,077
2020	427,830,000
2021	5,758,328,000

هذا وقد أكد مصفّي النفقات أن مديرية اليانصيب الوطني اللبناني تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات، إذ تمّ إجراء مناقصة لتلزييم طباعة أوراق اليانصيب الوطني ولوائح الأوراق الراجعة خلال السنة المالية الأخيرة. ويتمّ اختيار طرق الشراء حسب قانون المحاسبة العموميّة وعن طريق المفاضلة بين عرضي أسعار لشراء أحبار آلات الطباعة والقرطاسية.

علماً أنّ الأرقام تفيد بأنّ المديرية أجرت 3 مناقصات عمومية فقط من العام 2017 حتى العام 2021 (5.55% من أصل 54 عقد أبرموا خلال 5 سنوات) بقيمة 8,712,248,077 ل.ل. إذ تمّ تلزييم جميعها وفقاً للسعر الأقلّ.

تظهر الأرقام على موقع إدارة المناقصات عدد المناقصات التي أجرتها المديرية بالتنسيق مع إدارة المناقصات وقيمتها والمبيّنة في الجدول أدناه:

السنة	عدد المناقصات	قيمة المناقصات (LBP)
2017	0	-
2018	0	-
2019	1	1,393,416,300
2020	0	-
2021	1	5,323,338,000
<b>المجموع</b>	<b>2</b>	<b>6,716,754,300</b>

علماً أن خلال هذه الأعوام الخمس تقدّم عارضين لكل المناقصات المعلن عنها. هذا ولم يتمّ تعديل شروط وأي عقد قبل إرساء التلزم إلا بعد أخذ موافقة ديوان المحاسبة.

أمّا بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد فكانت عادة بين شهر وثلاثة أشهر. كما تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردّين من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمديرية بين شهر وثلاثة أشهر ايضاً.

هذا وقد أفاد المدير العام أن المديرية لا تضم دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين بالشراء العام. ولا تضع المديرية تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات، إنّما يتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص حيث تحفظ نسخ عنها في مكان آمن وسليم وتبقى النسخات الأصليّة لدى ديوان المحاسبة عبر مديرية المحاسبة العامّة.

من جانب آخر، تقوم المديرية بوضع خطط سنوية ومتوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها معتمدين على آلية تم وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائيّة ولإعداد دراسات السوق.

لا تتعاون المديرية مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط، ولا مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض، والإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، وتقييمها.

علاوةً على ذلك، كلّفت المديرية موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا ولا تجري المديرية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة الى أن المديرية تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجيّة، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم أيّ من مشاريعها لأيّ إدارة أخرى.

ومن التحديات التي تواجه مديرية اليانصيب الوطني اللبناني خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشريّة أيّ بعدد الموظفين المولجين متابعة كافّة مراحل إجراء الشراء، والنقص في الإمكانيات الماليّة بسبب عدم إقرار الموازنة لحينه ورصد المبالغ المطلوبة بحيث يتمّ الصرف حسب عام 2020 وعلى القاعدة الاثني عشرية، خاصّة وأن المديرية تتعامل بالشيكات وليس نقداً.

ومن الصعوبات التي تواجه المديرية ايضاً، عدم تحديث القوانين لمواكبة المتطلبات. كما ان المديرية لا تملك خطة لإدارة المخاطر ولا وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، لا تعتمد المديرية على المكننة في توثيق مستنداتها ولا تنشرها على الموقع الإلكتروني لأنها لا تمتلك موقع خاص بها، بل تستخدم الجريدة الرسميّة كوسيلة للنشر، والصحف المحليّة، وأبواب الإدارة. لذلك، يمكن الاستحصال على نسخ من دفاتر الشروط من الإدارة.

تضع المديرية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم ومنهم مجموعة الرعيدي للطباعة وشركة انكريب ومكتبة حلیم. مع العلم أنها لا تمنح الأفضليّة للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني.

اعتمدت المديرية سياسات متعدّدة لكنّها لم تعتمد التلزم على أساس أقسام أو مجموعات لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لكنّها سعت إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، كما أنّها لا تعتمد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، لم يطلع أحد من الموظفين على أحكامه ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفاد المدير العام أنّ المديرية ليس لديها كافّة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.



المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مديرية عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة المالية
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	نعم
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	شهر وثلاثة أشهر
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	شهر وثلاثة أشهر
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	كلا
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	كلا
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	كلا



نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
موارد بشرية - إمكانيات مالية - معارف ومهارات	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
كلا	وجود وحدة تدقيق داخلي
كلا	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
كلا	وجود موقع إلكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
كلا	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
كلا	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني

## الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

بتاريخ 2022/05/18، قمنا بزيارة ميدانية الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتمّ التواصل مع المستشار المالي والمحاسبة الذي أفادنا بأن الصندوق يخضع لسلطة وصاية وزارة العمل.

لم يتم تزويدنا بقيمة الموازنة السنوية للصندوق للعامين 2019 و2022 ولا بقيمة الشراء ولا بعدد المناقصات خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بعد عدة مراجعات وبعد تقديم طلب للحصول عليها استناداً إلى قانون حق الوصول إلى المعلومات. لذلك، حصلنا على موازنة الصندوق من الموازنة العامة المنشورة في الجريدة الرسمية والمفصلة في الجدول التالي:



السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	403,795,000,000
2018	374,545,672,000
2019	348,697,137,000
2020	361,778,927,000

هذا وقد أكدّ المستشار المالي والمحاسبة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أنهم لا يجرّون المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات، على أن اختيار طبيعة باقي أنواع الشراء تتمّ وفقاً للنظام المالي للصندوق. وأشار أنه عام 2021 لم يتقدّم أيّ عارض للمناقصات التي تمّ الإعلان عنها، إذ يتمّ تلزيم كافة المناقصات وفقاً للسعر الأقل. هذا ولم يتمّ تعديل شروط أيّ عقد قبل إرساء التلزيم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً بين شهر وثلاثة أشهر. كذلك، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي استناداً إلى نظامه الداخلي. إذ بعض المشاريع المنجزة منذ عام 2019 لم يتمّ تسديد المستحقات للملتزمين إلى حينه.

هذا وقد أفاد المستشار المالي والمحاسبة أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يضمّ دائرتين مختصّتين لإجراء عمليات الشراء العام وهما دائرة اللوازم والمناقصات ودائرة المباني. لا يضع الصندوق تقارير سنوية تحتوي على جميع عمليات الشراء إنما يتمّ تدوين النفقات والواردات بشكل عام. في المقابل تدوّن كل دائرة من الدوائر المذكورة سابقاً كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، يقوم الصندوق بوضع خطط سنوية للشراء تلبي احتياجاته بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنته وحسب أولوياته معتمدين على آلية تم وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية من خلال الطلب من كافة الدوائر فيه أن تحدّد احتياجاتها، لكن يتم ذلك دون الاعتماد على آلية واضحة لإعداد دراسات السوق.

يتعاون الصندوق مع خبراء ومتخصصين من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لوضع دفاتر الشروط وتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، والإشراف على تنفيذ العقد وتقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين. يساند الصندوق فريق تقني من داخل الإدارة مؤلف من مهندسين وفريق قانوني يضم 70 إلى 80 محام.

علاوة على ذلك، كُلف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا ولا يجري الصندوق تقييماً دورياً لأداء موظفيه.

مع الإشارة إلى أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم يتم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم يلزم أيّ من مشاريعه لإدارات أخرى.

ومن التحديات التي تواجه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين المتخصصين بالشراء العام فقط. ويعاني الصندوق من النقص في المعارف والمهارات إذ هو بحاجة إلى تدريبات دورية للموظفين. إضافة إلى النقص في الإمكانيات المادية بسبب تقلب سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية وصعوبة الالتزام بقيمة محددة.

كما يعاني الصندوق من نقص في التجهيزات اللوجستية من تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اللازمة وغيرها.

يملك الصندوق خطة لإدارة المخاطر وهي عبارة عن آلية موجهة وتضمّ وحدة تدقيق داخلي لكنها غير فعّالة.

من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، لا يعتمد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على المكننة في توثيق مستنداته ويعتمد النشر على الموقع الإلكتروني الخاص به، والجريدة الرسمية، والصحف المحليّة، وأبواب الإدارة، ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به. تمّ إنشاء موقع إلكتروني للصندوق لكنه لا يخضع لإجراءات تؤمّن خصوصيّة وسريّة المعلومات المتوفّرة، ولا يتمّ تحديثه بشكل دوري. وأفاد المستشار بأن الموقع يتيح إمكانيّة تنزيل كل المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...) لكن تبيّن أن ليست كل المعلومات قابلة للبحث والتنزيل بعد محاولتنا الدخول إلى الموقع. علماً أن دفاتر الشروط غير متوفّرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وضع الصندوق قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاون معهم لكنه لم ينشرها على موقعه الإلكتروني. يزعم الصندوق الوطني أنه يعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال فرض شروط على الشركات ومنها التمتع برقم مالي، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمد الصندوق سياسات متعدّدة ومنها التلّزيم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند محاولة تقليل الحاجات وتقسيمها على دفعات. في المقابل لا يسعى الصندوق إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصادية والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، ولا يعتمد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسميّة، اطلع بعض الموظفين على أحكامه وخضع بعض الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفاد المستشار المالي والمحاسبة أنّ الصندوق لديه كافّة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتّخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	صندوق مستقل
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة العمل
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلّزيم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلّزيم العقد	بين شهر وثلاثة أشهر
مدّة تسديد المستحقات للمتّزيمين/الموردين بعد الاستلام	بين شهر وثلاثة أشهر
دائرة أو وحدة مختصّة أو موظفين متخصّصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائيّة	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصّصين من خارج ملاكها	نعم

نعم	تكليف موظف معلومات
كلا	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء
نعم	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين
كلا	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
الموارد البشرية - المعارف والمهارات - الإمكانيات المالية - التجهيزات اللوجستية	تلتزم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
نعم	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
كلا	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع الكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزم على أساس أقسام أو مجموعات
كلا	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
نعم	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بتاريخ 2022/07/07، قمنا بزيارة ميدانيّة الى المشروع الأخضر وتمّ التواصل مع رئيس مصلحة المحاسبة ورئيس المصلحة الفنية الذي أفادنا بأن المشروع يخضع لسلطة وصاية وزارة الزراعة. وأفادنا بقيمة الموازنة السنويّة للمشروع للعامين 2019 و2022، كما فضّلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	2,404,000,000
2018	2,404,000,000
2019	2,404,000,000
2020	2,404,000,000
2022	39,000,000,000

يبين الجدول التالي عدد عمليات الشراء التي قام بها المشروع من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	49-10
2018	49-10
2019	9-1
2020	9-1
2021	9-1

لم يتم تزويدنا بقيمة الشراء خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بعد عدة مراجعات.



هذا وقد أكد رئيس مصلحة المحاسبة في المشروع الأخضر أنهم لا يجرون المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات، على أن اختيار طبيعة باقي أنواع الشراء تتمّ وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة. وأشار الى غياب رئيس للمشروع الأخضر منذ العام 2017 فيقوم وزير الزراعة بمهامه.

كما أفاد بأن كل المناقصات التي أعلنوا عنها وتم إجراؤها من قبل لجنة مناقصات خاصة بهم، تقدّم لها عارضين. هذا ولم يتمّ تعديل شروط ايّ عقد قبل إرساء التلزم.

أما بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً أقل من شهر للشراء بالفاتورة وبين شهر وثلاثة أشهر للمناقصات العمومية. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر وأحياناً تصل إلى أكثر من سنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمشروع الأخضر حسب حجم المشروع. إذ بعض المشاريع المنجزة منذ عام 2019 لم يتمّ تسديد المستحقات للملتزمين إلى حينه.

هذا وقد أفاد رئيس مصلحة المحاسبة أن المشروع الأخضر يضمّ وحدة مختصة لإجراء عمليات الشراء العام وتتألف من «لجنة مناقصات رسمية» و«لجنة الشراء». كما يضع المشروع الأخضر تقارير سنوية تحتوي على جميع العمليات الفنية، وليس عمليات الشراء، التي ينفذها ويتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، يقوم المشروع الأخضر بوضع خطط متوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاته بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنته وحسب أولوياته معتمدين على آلية تم وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية وآلية واضحة لإعداد دراسات السوق من خلال إجراء تحليل أسعار.

تتعاون المصلحة الفنية مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط وتتعاون مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض والإشراف على تنفيذ العقد واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة وتقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين وهم عادة شركة خطيب وعلمي، والمهندس مصطفى فواز، وشركة رفيق الخوري وشركاه، وشركة لبيان كونسلت. يساند الإدارة فريق تقني مؤلف من مهندسين يستشيرون القانونيين التابعين لمكتب الوزير عند الحاجة.

علاوة على ذلك، كُلف المشروع الأخضر موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف في الديوان مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء. هذا وتجري الإدارة تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة الى أن المشروع الأخضر يعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم يقدّم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، إنما لزمّ بعض من مشاريعه لإدارات أخرى ومنها وزارة البيئة، وزارة الطاقة والمياه، ومجلس الإنماء والاعمار.

ومن التحديات التي تواجه المشروع الأخضر خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين. وتعاني الإدارة من النقص في المعارف والمهارات إذ هي بحاجة إلى تدريبات دورية للموظفين. إضافة إلى النقص في الإمكانيات المالية بسبب تأخر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة والتي لم تعد كافية، إذ يتمّ تسعير بعض المشتريات على دولار يوازي 1507.5 ل.ل.

ومن الأسباب التي تعرقل عمل المشروع الأخضر عدم سداد الدولة اللبنانية لديونها ممّا يؤخّر عملية دفع الجهات الخارجية والمانحة للمستحقات، ما يؤخّر بدوره عملية تسديد المبالغ المستحقة للمتعهدين والملتزمين.

كما تعاني الإدارة من نقص في التجهيزات اللوجستية من تكنولوجيا المعلومات وآلة طباعة وغيرها، فهناك مثلاً كمبيوتر واحد لخمسة مهندسين.

علاوة على ذلك، تملك الإدارة خطة لإدارة المخاطر وضعتها وزارة الزراعة (مع الإشارة إلى أن المديرية العامة للزراعة أفادتنا خلال مقابلتنا معها بأنها لا تملك خطة لإدارة المخاطر) وتضمّ وحدة تدقيق داخلي تقوم بتحليل الأسعار للمشاريع.

من الناحية التكنولوجية واللوجستية، يعتمد المشروع الخضر على المكننة في توثيق مستنداته وينشر على الموقع الإلكتروني الخاص به، والموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة، والجريدة الرسمية، والصحف المحلية، وأبواب الإدارة. إنّما دفاتر الشروط غير متوفرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من المشروع الأخضر.

تمّ إنشاء موقع إلكتروني للإدارة وأفاد رئيس المصلحة الفنية أنه يخضع لإجراءات تؤمّن خصوصية وسريّة المعلومات المتوفرة، ويتمّ تحديثه بشكل دوري، وأنه يتيح إمكانية تنزيل كل المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...). لكن تبين أن موقع المشروع الأخضر خارج الخدمة بعد محاولتنا الدخول إليه.

وضعت الإدارة قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاونت معهم، إذ تقوم هذه الشركات بتقديم ملفها الى إدارة المشروع الأخضر ويتمّ درسها وقبول الشركات أم رفضها استناداً الى التصنيف والشروط الموضوعية من قبل وزارة الأشغال العامة والنقل. مع الإشارة إلى أن المشروع الأخضر يزعم اعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط لكن لم نتأكد من هذه المزاعم.

اعتمدت الإدارة سياسات متعدّدة ومنها التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تقليل عدد سنوات الخبرة والعمل المتوجبة في دفتر الشروط وقيمة الأعمال المنفذة من قبل الشركات، وتخفيض قيمة الملاءة عن 10 مليار ل.ل. مثلاً. ومن السياسات التي يعتمدها المشروع الخضر عدم السماح للمتعهّدين أو الشركات، التي لا تزال في طور تنفيذ مشروعين على الأكثر، بتقديم عروض لمناقصات جديدة يطلقها المشروع الأخضر.

كما تسعى الإدارة إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، إضافة إلى زعمهم اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال إعداد دراسة حول هذا الأثر وإرسالها إلى وزارة البيئة، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على إحداها.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، اطلع بعض الموظفين على أحكامه وخضع 3 موظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. هذا وأفاد رئيس مصلحة المحاسبة إنّ المصلحة لديها كافّة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتّخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.



المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	إدارة عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الزراعة
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من شهر (شراء بالفاتورة) بين شهر وثلاثة أشهر (مناقصات)
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين شهر وثلاثة اشهر أكثر من سنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم لجنة الشراء - لجنة مناقصات رسمية
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	نعم
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
نعم وزارة البيئة وزارة الطاقة والمياه مجلس الانماء والاعمار	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية - المعارف والمهارات - الإمكانيات المالية - التجهيزات اللوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
نعم	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم - خارج الخدمة	وجود موقع إلكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضليّة للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
نعم	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



## المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

بتاريخ 2022/06/02، قمنا بزيارة ميدانيّة الى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وتمّ التواصل مع رئيسها ورئيسة مصلحة الصفقات التي أفادتنا بأن المصلحة تخضع لسلطة وصاية وزارة الطاقة والمياه. وأفادتنا بقيمة الموازنة السنويّة للمصلحة للعام 2019 و2022 كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	37,100,000,000
2018	37,100,000,000
2019	42,700,000,000
2022	50,638,480,000

يبيّن الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قامت بها المصلحة من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	49-10
2018	49-10
2019	49-10
2020	49-10
2021	49-10

أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، يشير الجدول التالي الى استقرار إنفاق المصلحة خلال السنوات الخمس الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	8,130,000,000
2018	6,780,000,000
2019	6,095,000,000
2020	4,945,000,000
2021	6,170,000,000

هذا وقد أُكِّدَت رئيسة مصلحة الصفقات في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني أنهم لا يجرون المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات على أن اختيار طبيعة باقي أنواع الشراء تتم وفقاً لقانون المحاسبة العمومية والنظام المالي للمصلحة.

أجرت المصلحة 25 مناقصة عمومية من العام 2017 حتى العام 2021 (24.5% من أصل العقود المبرمة خلال 5 سنوات) بقيمة 24,437,032,228 ل.ل. (83.11% من مجموع قيمة العقود المبرمة خلال 5 سنوات) إذ تمّ تلزيمها وفقاً للعرض بحسب ما أفادونا.

كما تمّ الإعلان عن مناقصتين خلال العام 2021 ولم يتقدّم لها أيّ عارض (25% من عدد المناقصات التي أُجريت في السنة نفسها)، و7 مناقصات عام 2020 (28% من عدد المناقصات)، و5 مناقصات عام 2019 (21.74% من عدد المناقصات). لم يتقدم أي عارض لـ 4 مناقصات تم الإعلان عنها عام 2018 (20% من عدد المناقصات) وعام 2017 تم تقديم عروض الى كل المناقصات التي تم الإعلان عنها. هذا ولم يتمّ تعديل شروط ولا عقد قبل إرساء التلزم.

أمّا بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً أقل من شهر لاستدراجات العروض وبين شهر وثلاثة أشهر للمناقصة العمومية. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمصلحة.

هذا وقد أفادت رئيسة مصلحة الصفقات أن المصلحة تضمّ وحدة مختصة وموظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام. كما تضع المصلحة تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات ويتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم المصلحة بوضع خطط سنوية ومتوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها معتمدين على آلية تم وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية دون وجود آلية واضحة لإعداد دراسات السوق.

يتعاون الجهاز الفني والإداري في المصلحة، المؤلف من 10 أشخاص، مع خبراء ومتخصصين من خارج مملكتها لوضع دفاتر الشروط ومنها مؤسسة كهرباء فرنسا (EDF). كما تتعاون مع جهات خارجية متخصصة للإشراف على تنفيذ العقد وتقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين. أمّا بالنسبة لتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة، فهي تعوّل على الكفاءات الموجودة في المصلحة خاصة لجان الاستلام ولجان الإشراف التي تضم مهندسين مجازين.

علاوة على ذلك، كُلفت المصلحة موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء. هذا وتجري المصلحة تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة إلى أن المصلحة تعتمد على تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم بعض من مشاريعها لإدارات أخرى.

لم يتم ذكر التحديات التي تواجه المصلحة الوطنية لنهر الليطاني خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد بالتفصيل، إنما شأنها شأن باقي الإدارات والمؤسسات تعاني من الروتين الإداري والمماثلة.

عملت المصلحة على وضع خطة لإدارة المخاطر وتضمّ وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التقنيّة واللوحيّة، تعتمد المصلحة على المكننة في توثيق مستنداتها ونشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بها، والجريدة الرسميّة، والصحف المحليّة. إنّما دفاتر الشروط غير متوفّرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من المصلحة. تمّ إنشاء موقع إلكتروني للمصلحة ولكنّه لا يخضع لأيّ إجراءات تؤمّن خصوصيّة وسريّة المعلومات المتوفّرة، إذ لم يتمّ تحديثه مؤخراً، كما أنه لا يتيح إمكانيّة تنزيل كل المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...).

وضعت المصلحة قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاونت معهم. تزعم المصلحة أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت المصلحة سياسات متعدّدة لكنها لم تعتمد التلزم على أساس أقسام أو مجموعات لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. في المقابل، تسعى إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال ذكرها في دفاتر الشروط، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على دفاتر الشروط.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسميّة، اطلع بعض الموظفين على أحكامه وخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. هذا وأفادت رئيسة مصلحة الصفقات إنّ المصلحة لديها كافّة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتّخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مصلحة مستقلة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الطاقة والمياه
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من شهر (استدراج عروض) بين شهر وثلاثة أشهر (مناقصة عمومية)
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين شهر وثلاثة أشهر
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	نعم
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	نعم دفاتر شروط تقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
روتين اداري	التحديات التي تواجهها أو النواقص
نعم	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع الكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضليّة للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
نعم	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني

بتاريخ 2022/06/07، قمنا بزيارة ميدانية الى مؤسسة مياه لبنان الجنوبي وتمّ التواصل مع رئيس دائرة الشؤون القانونية وأفادنا بأن المؤسسة تخضع لسلطة وصاية وزارة الطاقة والمياه. لم يتم تزويدنا بقيمة الموازنة السنوية للمؤسسة للعامين 2019 و2022 ولا بقيمة الشراء خلال السنوات الخمس الأخيرة، ذلك بعد عدة مراجعات.

يبين الجدول التالي عدد عمليات الشراء التي قامت بها المصلحة من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	قيمة الموازنة السنوية
2017	999-200
2018	999-200
2019	999-200
2020	999-200
2021	999-200

هذا وقد أگّد رئيس الدائرة القانونية في مؤسسة مياه لبنان الجنوبي أنهم لا يجرون المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات بل يشكلون لجنة مناقصات داخل المؤسسة على أن اختيار أنواع الشراء تتمّ وفقاً للنظام المالي للمؤسسة.

أجرت المؤسسة 32 مناقصة عمومية من العام 2017 حتى العام 2021 (0.03% من أصل العقود المبرمة خلال 5 سنوات) بقيمة تقارب الـ 400,000,000 ل.ل. إذ تمّ تلزيمها وفقاً للعرض الأفضل.

تقدّم عارضين لكل المناقصات التي أعلنتها المؤسسة، إلا عام 2022 إذ تمّ الإعلان عن 4 مناقصات ولم يتقدم لها أي عارض. هذا ولم يتمّ تعديل شروط ولا عقد قبل إرساء التلزيم.

أما بالنسبة الى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً أقل من شهر. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمؤسسة.

هذا وقد أفاد رئيس دائرة الشؤون القانونية أن المؤسسة تضمّ دائرة مختصة وموظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام وهي دائرة المشتريات. كما يتمّ تأليف لجنة شراء لتقوم باستدراج العروض عندما تتراوح قيمة الشراء بين 3 و 10 مليون ل.ل.



كانت تضع المؤسسة تقارير سنوية، قبل عامين، تحتوي على جميع هذه العمليات ويتم تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتم حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم المؤسسة بوضع خطط متوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها وحسب أولوياتها فقط دون الاعتماد على آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية ودون وجود آلية واضحة لإعداد دراسات السوق. وأفاد رئيس دائرة الشؤون القانونية أنه تم إلغاء أكثر من 200 معاملة وتأجيلها إلى السنة التالية أي 2022 بسبب التقلب في سعر الصرف.

لا تتعاون المؤسسة مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط، وتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة، والإشراف على تنفيذ العقد، وتقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين، فهي تعوّل على الكفاءات الموجودة في المؤسسة خاصة مصلحة الدراسات والمشتريات التي تضع دفاتر الشروط، إضافة إلى الفريق التقني المؤلف قانونيين ومهندسين يساندون المؤسسة في عمليات الشراء.

في المقابل، لم تكلف المؤسسة موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، إذ تعنى مصلحة الادارة بهذه المهمة، كما ولم تكلف موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. كما لا تجري المؤسسة تقييماً دورياً للأداء موظفيها وذلك لأنها تضم حوالي 200 مستخدم ثابت حسب تبرير الإدارة.

مع الإشارة الى أن المؤسسة تعتمد على تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأي عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم أي من مشاريعها لإدارات أخرى.

ومن التحديات التي تواجه مؤسسة مياه لبنان الجنوبي خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، تم ذكر النقص في الموارد البشرية وهم إما متعاقدين أو مياومين إذ يتم الاستعانة بهم غب الطلب. إضافة الى النقص في المعارف والمهارات بسبب توظيف أشخاص غير متخصصين وعدم اطلاعهم على القوانين والمراسيم التطبيقية لها وتعديلاتها. إضافة الى النقص في الإمكانيات المالية بسبب تأخر موافقة وزارة الطاقة والمياه على الموازنة وصرف المبالغ المطلوبة والتي لم تعد كافية.

كما تعاني المؤسسة من نقص في التجهيزات اللوجستية من تكنولوجيا المعلومات الى الاتصالات وغيرها.

علاوة على ذلك، لا تملك المؤسسة خطة لإدارة المخاطر ولا تضم وحدة تدقيق داخلي إذ دائرة مراقبة الجودة غير مفعلة فتتولى مصلحة المحاسبة التدقيق بالمبالغ.

من الناحية التقنيّة واللوجستية، تعتمد المؤسسة على المكننة في توثيق مستنداتها وتعتمد النشر في الجريدة الرسمية، والصحف المحليّة، وأبواب الإدارة. تمّ إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة وأشاروا إلى أنه يخضع لكل الإجراءات التي تؤمّن خصوصية وسريّة المعلومات المتوفّرة، إذ يتمّ تحديثه، ولكنه لا يوفر نسخة من دفاتر الشروط بل يمكن الاستحصال عليها من المؤسسة. مع العلم أن هذا الموقع يتيح إمكانية تنزيل كل المعلومات والمستندات المحملة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...) ولكن بعد محاولتنا الدخول الى الموقع، تبين أنه خارج الخدمة.

وضعت المؤسسة قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاونت معهم، مع الإشارة الى أنها رفضت تزويد مبادرة غربال بهذه المعلومات عند تقديمنا طلب للحصول عليها. تزعم المؤسسة أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت المؤسسة التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تقليل حجم الشراء في دفتر الشروط. كما تسعى المؤسسة إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال ذكرها في دفاتر الشروط، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على دفاتر الشروط.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، اطلع بعض الموظفين على أحكامه وخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. هذا وأفاد رئيس دائرة الشؤون القانونية أنّ المؤسسة لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مؤسسة عامة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الطاقة والمياه
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من شهر
مدّة تسديد المستحقات للمتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين شهر وثلاثة أشهر
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	نعم - سابقاً
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	كلا
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	كلا

كلا	تكليف موظف معلومات
كلا	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء
كلا	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين
نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
موارد بشرية معارف ومهارات إمكانيات مالية تجهيزات لوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم - خارج الخدمة	وجود موقع إلكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضليّة للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
نعم	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بتاريخ 2022/06/21، قمنا بزيارة ميدانية الى مستشفى قرطبا الحكومي وتم التواصل مع مدير المستشفى الذي أفادنا بأن المستشفى تخضع لسلطة وصاية وزارة الصحة العامة. وأفادنا بقيمة الموازنة السنوية للمستشفى خلال عام 2019، في حين أن موازنة عام 2022 لم يتم اعدادها لحينه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2019	400,000,000
2022	لم يتم اعدادها

يبين الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قام بها المستشفى من عام 2017 إلى 2021 والتي تضم كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	49-10
2018	49-10
2019	49-10
2020	49-10
2021	49-10

أما بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى إنفاق المستشفى خلال السنوات الخمس الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	262,252,849.98
2018	219,158,731.29
2019	243,836,922.53
2020	283,647,082.27
2021	267,371,191.6

هذا وقد أُكِّد مدير المستشفى أن مستشفى قرطبا لم يجر أيّ مناقصة على أن اختيار طبيعة باقي أنواع الشراء تتمّ وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة، مع الإشارة إلى أن معظمها شراء بالفاتورة. هذا ولم يتمّ تعديل شروط أيّ عقد قبل إرساء التلزم في الأعوام الخمس.

ما من مهل أو فترات تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد ولا مدّة تسديد المستحقات للملزمين/الموردين لأن المستشفى قائمة على المساعدات وأغلبها عينيّة والهبات، فتسدد الجهات المانحة المستحقات.

هذا وقد أفاد المدير أن المستشفى تضمّ وحدة مختصّة لإجراء عمليات الشراء العام وهي لجنة الشراء. لا يضع المستشفى تقارير سنويّة تحتوي على جميع هذه العمليات إنما يتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يحفظ في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، يقوم المستشفى بوضع خطط سنوية للشراء تلبي احتياجاته بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنته وحسب الأولويات وفقاً لآليّة تمّ وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائيّة ولإعداد دراسات السوق.

لا يتعاون المستشفى مع خبراء ومتخصّصين من خارج ملاكه لوضع دفاتر الشروط، ولا مع جهات خارجية متخصّصة لتقييم العروض، للإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، وتقييمها.

علاوة على ذلك، لم يكلف المستشفى موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، ولا موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء. هذا ويجري المستشفى تقييماً أسبوعياً لأداء موظفيه.

مع الإشارة إلى أن المستشفى يعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجيّة، مثل خدمات التنظيف والصيانة. كما ولم يقد بأي عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم يلزم أيّ من مشاريعه لأي إدارة أخرى.

ومن التحديات التي تواجه مستشفى قرطبا الحكومي خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشريّة أي بعدد الموظفين بنسبة 70% إذ يبلغ عدد موظفيها 18 موظف فقط، حسب قول المدير. إضافة إلى النقص في الإمكانيات الماليّة بسبب تأخر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة والتي لم تعد كافية. هذا وقد أفاد مدير المستشفى أن سيارات الإسعاف قدّمت كهبة وأضاف بأن الأدوية ومواد الإسعافات الأولية غير متوفرة. كما يعاني المستشفى من نقص في التجهيزات اللوجستية من تكنولوجيا المعلومات إلى الاتصالات وغيرها. علاوة على ذلك، لا يملك المستشفى خطة لإدارة المخاطر ولا يضمّ وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، يعتمد المستشفى على المكننة في توثيق مستنداته ونشرها في الجريدة الرسمية، والصحف المحليّة، وأبواب الإدارة، والكنايس والجوامع. لا يملك المستشفى موقع الكترونيّ إنما لديه صفحة على الفايسبوك حيث ينشر جميع النشاطات، والإعلانات، والمعلومات المتعلقة بالمستشفى.

لم يضع المستشفى قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين لأنه لم يتعامل سابقاً مع أي متعهد. يزعم المدير أن المستشفى يعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني، لكن لم تتأكد من هذه المزاعم.

لم يعتمد المستشفى سياسة التلزم على أساس أقسام أو مجموعات لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إنّما سعى إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، إضافة إلى أنه لا يعتمد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، اطلع الموظفون على أحكامه وخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. هذا وأفادت رئيسة قسم المحاسبة أن المستشفى لا يملك كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مستشفى حكومي
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الصحة العامة
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	-
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	-
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	كلا
تكليف موظف معلومات	كلا
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	كلا

نعم	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين
نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
موارد بشرية إمكانيات مالية تجهيزات لوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
كلا	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
كلا	وجود موقع الكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضليّة للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
كلا	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
نعم	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني

## مستشفى زهر الباشق الجامعي الحكومي



بتاريخ 2022/06/28، قمنا بزيارة ميدانية الى مستشفى زهر الباشق الحكومي وتم التواصل مع رئيسة قسم المحاسبة ورئيسة قسم المشتريات التي أفادتنا بأن المستشفى يخضع لسلطة وصاية وزارة الصحة العامة. وأفادانا بقيمة الموازنة السنوية للمستشفى التي سجّلت القيمة نفسها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في حين أن موازنة عام 2022 لم يتم اعدادها لحينه، كما فصّلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2019	9,000,000,000
2020	9,000,000,000
2021	9,000,000,000
2022	لم يتم اعدادها

يبيّن الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قام بها المستشفى من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	معدّل عدد عمليات الشراء العام
2017	199-50
2018	199-50
2019	199-50
2020	199-50
2021	199-50



أما بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى إنفاق المستشفى خلال الأعوام الأخيرة بحيث سجّل حوالي 6 مليار ليرة لبنانية خلال كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	6,000,000,000
2018	6,000,000,000
2019	6,000,000,000
2020	6,000,000,000
2021	6,000,000,000

هذا وقد أكدت رئيسة قسم المشتريات أن المستشفى لم يجر أيّ مناقصة على أن اختيار طبيعة باقي أنواع الشراء تتمّ وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة، هذا ولم يتمّ تعديل شروط أيّ عقد قبل إرساء التلزم في الأعوام الخمس.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد فكانت عادةً أقلّ من شهر. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمستشفى.

هذا وقد أفادت رئيسة قسم المشتريات أن المستشفى يضمّ دائرة أو وحدة مختصة وموظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام وهي لجنة الشراء. لا يضع المستشفى تقارير سنويّة تحتوي على جميع هذه العمليات ولا يتمّ تدوين كافّة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص.

من جانب آخر، يقوم المستشفى بوضع خطط متوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها وحسب الأولويات وفقاً للألية تمّ وضعها لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائيّة ولإعداد دراسات السوق معتمدين التسعير بحسب منصة "صيرفة".

لا يتعاون المستشفى مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكته لوضع دفاتر الشروط، ولا مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض، للإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، وتقييمها. يساند المستشفى فريق تقني يضمّ بعض الكفاءات؛ منها مهندسي الطب الحيوي (Biomedical Engineer) ومدققي حسابات في ملاك المستشفى.

علاوة على ذلك، لم يكلف المستشفى موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، ولا موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء. هذا ويجري المستشفى تقييماً دورياً لأداء موظفيه.

مع الإشارة إلى أن المستشفى يعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجيّة، كما ولم يقدّم أي عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، إلا أنه لزمّ بعض من مشاريعه لمجلس الإنماء والإعمار.

ومن التحديات التي تواجه مستشفى زهر الباشق الحكومي خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، يزعم النقص في الموارد البشرية بشكل عام إذ أصبح عدد موظفيه 120. إضافة إلى صعوبة تنقل الموظفين الحاليين بسبب تدني قيمة بدل النقل المخصص لهم، والنقص في الإمكانيات الماليّة بسبب تأخر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة، بالإضافة إلى عدم تسليم الشركات للبضائع إلا إذا تم دفع المبالغ المتوجبة نقداً إما بحسب التسعيرة عبر منصة صيرفة أو بحسب سعر الصرف اليومي. وهناك بعض الشركات التي تسترجع الأدوية والمعدات من مخازن المستشفى في حال عدم دفع كامل المستحقات. نذكر أن رئيسة قسم المحاسبة طالبت بإجراء تدريبات لتحسين مهارات الموظفين التقنية ومعرفتهم للقوانين الحديثة. علاوةً على ذلك، لا يملك المستشفى خطة لإدارة المخاطر إنما يضم وحدة تدقيق داخلي مؤلفة من مدقق الحسابات.

من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، يعتمد المستشفى على المكننة في توثيق مستنداته ويزعم أنها تُنشر على الموقع الإلكتروني الخاص به، وأبواب المستشفى. إنما لا يوفر دفاتر الشروط على موقعه الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من مركز المستشفى. كما أفادت رئيسة قسم المحاسبة أن الموقع الإلكتروني الخاص بالمستشفى لا يخضع لأي إجراءات تؤمّن خصوصيّة وسريّة المعلومات المتوفّرة ولا يتيح إمكانيّة تنزيل المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل word, excel...)، إذ لم يتمّ تحديثه مؤخراً وتبيّن أنه خارج الخدمة بعد محاولتنا الدخول إليه.

وضع المستشفى قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاون معهم مع العلم أنه لا يمنح الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني.

لم يعتمد المستشفى سياسة التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إنما يسعى إلى تحقيق كلفة الأهداف الاقتصادية والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم.

في المقابل، رغم نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، لم يتمكّن الموظفون من الاطلاع على أحكامه ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي نظراً إلى خصوصيّة العمل في المستشفى التي تتطلب وجودهم الدائم في مركز العمل. مع العلم أنه كان بإمكانهم المشاركة وحضور التدريبات التي يقوم بها المعهد بعد.

هذا وأفادت رئيسة قسم المحاسبة أن المستشفى لديها كلفة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	مستشفى حكومي
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الصحة العامة
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من شهر
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين شهر وثلاثة أشهر
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	كلا
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	كلا
تكليف موظف معلومات	كلا
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	كلا
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
نعم - مجلس الإنماء والإعمار	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
موارد بشرية - إمكانيات مالية - معارف ومهارات	التحديات التي تواجهها أو النواقص
نعم	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم - خارج الخدمة	وجود موقع إلكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
كلا	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بتاريخ 2022/06/14، قمنا بزيارة ميدانيّة الى محافظة النبطية وتمّ التواصل مع رئيسة دائرة الشؤون المالية والمعلوماتية التي أفادتنا بأن المحافظة تخضع لسلطة وصاية وزارة الداخلية والبلديات. وأفادتنا بقيمة الموازنة السنويّة للمحافظة التي سجّلت انخفاض في السنة الأخيرة، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	974,375,000
2018	1,390,930,000
2019	1,400,000,000 *
2020	1,400,000,000 *
2021	1,400,000,000
2022	2,000,000,000

\* تجدر الإشارة الى أن قيمة الموازنة للمحافظة لعام 2019 المنشورة في الجريدة الرسمية بلغت 1,220,674,000 ل.ل. والعام 2020: 1,173,178,000 ل.ل.

يبين الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قامت بها المحافظة من عام 2017 إلى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	معدّل عدد عمليات الشراء العام
2017	49-10
2018	49-10
2019	49-10
2020	49-10
2021	49-10

أما بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى إنفاق المحافظة الذي سجّل حوالي 400 مليون ليرة لبنانية خلال كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	400,000,000
2018	400,000,000
2019	400,000,000
2020	400,000,000
2021	400,000,000

هذا وقد أگّدت رئيسة دائرة الشؤون المالية والمعلوماتية أن محافظة النبطية تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات وفقاً لقانون المحاسبة العموميّة، في حين أن موقع إدارة المناقصات يشير إلى عكس ذلك إذ لم تنشر عليه ولا مناقصة قامت بها محافظة النبطية بالتنسيق مع إدارة المناقصات.

أفادتنا رئيسة الدائرة أن المحافظة أجرت حوالي 10 مناقصات عمومية في كل عام من الأعوام 2017 حتى العام 2021 إذ تمّ تلزيمها وفقاً للسعر الأقل على أن يستوفي دفتر الشروط. مع الإشارة إلى أن مناقصة واحدة لم يتقدّم لها أيّ عارض في العام 2021، فتمّ إعادة إجرائها وتلزيمها. ولم يتمّ تعديل شروط ولا أي عقد قبل إرساء التلزيم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً أقل من أسبوع. بالمقابل، تزيد مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين عن سنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمحافظة.

هذا وقد أفادت رئيسة دائرة الشؤون المالية والمعلوماتية أن المحافظة لا تضمّ دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام. لا تضع المحافظة تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات ولا يتمّ تدوين كلفة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص إنما يتمّ حفظ وثائق الشراء العام في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم المحافظة بوضع خطط سنويّة للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها وحسب أولوياتها دون وجود آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية ولإعداد دراسات السوق.

لا تتعاون المحافظة مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط، ولا مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض، للإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، وتقييمها.

علاوة على ذلك، كلّفت المحافظة موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والرّد عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء. هذا وتجري المحافظة تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة إلى أن المحافظة تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأي عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم بعض من مشاريعها لإدارات أخرى.

ومن التحديات التي تواجه محافظة النبطية خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين المولجين متابعة كافة مراحل إجراء الشراء، إذ تعاني من شغور في عدة مراكز؛ فدائرة البلديات شاغرة بالكامل ورئيس دائرة الشؤون الإدارية مكلف، حتى المحافظ نفسه تم تكليفه.

كما تم الإشارة إلى صعوبة تنقل الموظفين الحاليين بسبب تدني قيمة بدل النقل المخصص لهم. هذا وأكّدت رئيسة دائرة الشؤون المالية والمعلوماتية أنهم لم يقوموا بأي عملية شراء في العام 2022 بسبب النقص في الإمكانيات المالية الناتج عن تأخر إقرار الموازنة ورصد المبالغ المطلوبة، فلا تزال المحافظة تعمل على أساس موازنة عام 2021 والمبالغ لا تكفي. إضافة إلى عدم توفر مادتي البنزين والمازوت لتزويد المحافظة بالكهرباء. كما يتم استعمال الهاتف لتصوير وارسال الإحالات بسبب عدم توفر الورق بالكميات الكافية. نذكر ان المحافظة تضم وحدة تدقيق داخلي، لكنها لا تملك خطة لإدارة المخاطر، بحيث تتشكل "لجنة كوارث" في حينها.

من الناحية التقنية واللوجستية، لا تعتمد المحافظة على المكننة في توثيق مستنداتها ولا تنشرها على الموقع الإلكتروني إذ لا تملك موقعاً خاص بها، وإنما تستخدم الجريدة الرسمية، صحف محلية، وأبواب الإدارة لهذا الغرض. كما يجب الاستحصال على نسخ من دفاتر الشروط من مركز المحافظة.

لم تضع المحافظة قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم. تزعم المحافظة أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

لم تعتمد المحافظة التلزم على أساس أقسام أو مجموعات، بل زعموا بأن حجم الشراء فيها ليس كبير مما يشجع مشاركة هكذا نوع من الشركات، مع السعي إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، إنما لا تعتمد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، لم يتمكن الموظفون من الاطلاع على أحكامه ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفادت رئيسة دائرة الشؤون المالية والمعلوماتية أن المحافظة لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	محافظة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الداخلية والبلديات
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	نعم
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من أسبوع
مدّة تسديد المستحقات للمتزمين/الموردين بعد الاستلام	أكثر من سنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	كلا
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	كلا
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	كلا
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم



نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
موارد بشرية - إمكانيات مالية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
كلا	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
كلا	وجود موقع إلكتروني
نعم	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا - حجم الشراء ليس كبير	التلزم على أساس أقسام أو مجموعات
كلا	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بتاريخ 2022/05/26، قمنا بزيارة ميدانيّة الى محافظة عكار وتمّ التواصل مع رئيسة قسم التصفية بالتكليف التي أفادتنا بأن المحافظة تخضع لسلطة وصاية وزارة الداخلية والبلديات. وأفادتنا بقيمة الموازنة السنويّة للمحافظة التي سجّلت ارتفاع في السنة الأخيرة نظراً لتغيّر سعر الصرف، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	415,090,000
2018	517,847,000
2019	602,736,300
2020	553,477,000
2021	536,960,300
2022 (تقديرية)	125,713,083,000

يبين الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قامت بها المحافظة من عام 2017 إلى 2021 والتي تضم كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	معدّل عدد عمليات الشراء العام
2017	49-10
2018	49-10
2019	49-10
2020	49-10
2021	49-10

أما بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى إنفاق المحافظة خلال الأعوام الأخيرة بحيث ارتفع خلال السنوات الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	91,000,000
2018	91,121,000
2019	134,958,000
2020	139,131,000
2021	147,387,000

هذا وقد أُكِّدَت رئيسة قسم التصفية بالتكليف أن محافظة عكار تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات وفقاً لقانون المحاسبة العمومية وبعد موافقة ديوان المحاسبة ووزير الداخلية والبلديات. فقد أجرت وزارة الداخلية والبلديات، بالتنسيق مع إدارة المناقصات، مناقصة عمومية واحدة لصالح محافظة عكار بقيمة 123,876,000 ل.ل. في 7 كانون الثاني 2020 مع شركة بركو للتنظيفات العامة ش.م.ل. إذ تمّ تلزيمها وفقاً للسعر الأقل. علماً أن كل عمليات الشراء التي أعلنت خلال هذه الأعوام الخمس قد تقدّم لها حوالي 4-5 عارضين، ولم يتمّ تعديل شروط أي عقد قبل إرساء التلزم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً أقل من أسبوع لعرض الأسعار وبين شهر وثلاثة أشهر للمناقصات. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين ستة أشهر وسنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للمحافظة.

هذا وقد أفادت رئيسة قسم التصفية بالتكليف أن المحافظة تضمّ لجنة مختصة لإجراء عمليات الشراء العام مؤلفة من المحافظ ومصفي النفقات. تضع المحافظة تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات مبينة في قطع الحساب ويتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم المحافظة بوضع خطط سنوية للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها وحسب أولوياتها استناداً إلى آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية وإعداد دراسات السوق.

لا تتعاون المحافظة مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط، ولا مع جهات خارجية متخصصة لتقييم العروض، للإشراف على تنفيذ العقد، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة، وتقييمها.

علوّة على ذلك، كلّفت المحافظة موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء. هذا وتجري المحافظة تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة إلى أن المحافظة تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما لم تقم بأي عملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم بعض من مشاريعها لإدارات أخرى.

ومن التحديات التي تواجه محافظة عكار خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في المعارف والمهارات؛ إذ لا يخضع الموظفون لتدريبات دائماً. هذا وأكّدت رئيسة قسم التصفية بالتكليف أن المحافظة تعاني من نقص في الإمكانيات المالية بسبب تأخر سير عملية الموافقة على صرف النفقات بعد موافقة ديوان المحاسبة ومديرية الضريبة على القيمة المضافة. كما أشارت إلى صعوبة التعامل مع شركات في عكار كون بعضها ليس لديه رقم مالي، ويواجهون صعوبة في التواصل مع المتعهدين. كما تعاني المحافظة من نقص في التجهيزات اللوجستية كالانترنت وأجهزة الكمبيوتر الحديثة. لا تضم المحافظة وحدة تدقيق داخلي، لكنها تملك خطة لإدارة المخاطر.

من الناحية التقنية واللوجستية، تعتمد المحافظة على المكننة في توثيق مستنداتها إنما لا تنشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بها بل تعتمد النشر في الجريدة الرسمية، الصحف المحلية، وأبواب الإدارة. كما أن دفاتر الشروط غير متوفرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من مركز المحافظة. لدى المحافظة موقع إلكتروني يخضع لكل الإجراءات التي تؤمن خصوصية وسرية المعلومات المتوفرة، إذ يتم تحديثه دورياً. مع العلم أن هذا الموقع يتيح إمكانية تنزيل بعض المعلومات والمستندات المحملة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...) وتأكدنا من الموضوع بعد محاولتنا تنزيل المستندات.

لم تضع المحافظة قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم، مع العلم أنها زوّدتنا بهذه اللائحة عند تقديمنا طلب الحصول على هذه المعلومات عام 2021. تزعم المديرية أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت المحافظة سياسات متعدّدة ولكنها لا تعتمد التلزم على أساس أقسام أو مجموعات لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كون حجم الشراء فيها محدوداً. تسعى المحافظة إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، إنما لا تعتمد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، تمكّن عدد من الموظفين من الاطلاع على أحكامه، إنما لم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بسبب عدم تواصلهم مع المحافظة بعد حسب قولهم. هذا وأفادت رئيسة قسم التصفية بالتكليف أن المحافظة لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	محافظة
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الداخلية والبلديات
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	نعم
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من أسبوع (لإستدراج عروض أسعار) بين شهر وثلاثة أشهر (للمناقصة)
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين ستة أشهر وسنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	كلا
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	نعم
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	كلا
تكليف موظف معلومات	نعم
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
معارف ومهارات إمكانيات مالية تجهيزات لوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
نعم	وجود خطة لإدارة المخاطر
كلا	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع إلكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بتاريخ 2022/06/07، قمنا بزيارة ميدانية الى بلدية جزين وتمّ التواصل مع رئيس القسم المالي وأمينة الصندوق التي أفادتنا بأن البلدية تخضع لسلطة وصاية وزارة الداخلية والبلديات. وأفادنا رئيس القسم المالي بقيمة الموازنة السنوية للبلدية التي سجّلت ارتفاع في السنة الأخيرة، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2019	3,000,000,000
2020	3,000,000,000
2021	3,000,000,000
2022	3,300,000,000

يبين الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قامت بها البلدية من عام 2017 الى 2021 حوالي 500 عملية في السنة والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	500
2018	500
2019	500
2020	500
2021	500
المجموع	2,500

أما بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى استقرار أيضاً بإنفاق بلدية جزين خلال الأعوام الخمس الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	700,00,000
2018	700,00,000
2019	700,00,000
2020	700,00,000
2021	700,00,000

هذا وقد أكد رئيس القسم المالي أن بلدية جزين لا تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات إنما بموجب مصادقة وزير الداخلية والبلديات وفقاً لقانون المحاسبة العمومية. فقد أجرت البلدية مناقصة عمومية واحدة من العام 2017 حتى العام 2021 (0.04% من أصل 2,500 عقد ابرموا خلال 5 سنوات) بقيمة 150 مليون ل.ل. إذ تمّ تلزيمها وفقاً للسعر الأقل شرط استيفاء المواصفات لتلك المحددة في دفتر الشروط. علماً أن كل المناقصات التي أعلنت خلال هذه الأعوام الخمس قد تقدّم لها عارضين. لم يتمّ تعديل شروط أيّ عقد في السنوات الخمس الأخيرة قبل إرساء التلزم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً أقلّ من شهر. بالمقابل، تزيد مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين أكثر من سنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للبلدية، بحيث يتمّ حجز 10% من قيمة المشروع وهي قيمة الضمان المحتجز ويتمّ دفعها بعد سنة من تاريخ الاستلام النهائي.

هذا وقد أفاد رئيس القسم المالي أن بلدية جزين تضمّ وحدة مختصة لإجراء عمليات الشراء العام مؤلفة من 3 لجان: لجنة الشراء، ولجنة استلام المشتريات، ولجنة استلام الأشغال. لا تضع البلدية تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات إنما يتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم البلدية بوضع خطط متوسطة الأمد للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها وحسب أولوياتها معتمدين على آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية وإعداد دراسات السوق.

تتعاون البلدية مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها للإشراف على تنفيذ العقد ولتقييم الخدمات المقدّمة من الملتزمين. أما بالنسبة لوضع دفاتر الشروط، وتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، فيقوم أعضاء المجلس البلدي واللجان المختصة المذكورة سابقاً. كما يساند البلدية فريق تقني مؤلف من موظفين في ملاك البلدية.

لم تكلف البلدية موظّف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، إذ يتمّ تسجيل الطلب في القلم ويحوّله والموظفين إلى المرجع المختص للإجابة عليه. كما كلفت البلدية موظّف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا وتجري البلدية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.



مع الإشارة الى أن بلدية جزين تعمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأي عملية شراء عام مشتركة أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم أي مشاريع لإدارة أو بلدية أخرى.

ومن التحديات التي تواجه بلدية جزين خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الإمكانيات الماليّة بسبب التأخر في توزيع أموال الصندوق البلدي المستقل والتي لم تعد كافية. علاوة على النقص في المعارف والمهارات، فالموظفين بحاجة إلى تدريب دوري. كما تعاني البلدية من صعوبة اعتماد الشركات الخاصة لسعر واحد بسبب تقلب الأسعار واختلافها من يوم لآخر حسب سعر الصرف. في المقابل، وضعت البلدية خطة لإدارة المخاطر وتضمّ وحدة تدقيق داخلي تتألف من مراقب عقد النفقات كما وتعاقدوا مع شركة محاسبة.

من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، تعتمد البلدية على المكننة في توثيق مستنداتها مع الإشارة الى أنها أوّل البلدية الأولى في لبنان اعتمدت المكننة في توثيق المستندات الرسمية. تنشر البلدية مستنداتها على الموقع الإلكتروني الخاص بها، والجريدة الرسميّة، والصحف المحليّة، و أبواب الإدارة. إنّما دفاتر الشروط غير متوفرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من مركز البلدية.

بلدية جزين موقع إلكتروني خاص بها، وأفادت أمينة الصندوق بأنه يخضع لكلّ الإجراءات التي تؤمّن خصوصيّة وسريّة المعلومات المتوفّرة، إذ يتمّ تحديثه بشكل دوري. وذكرت أن الموقع يتيح إمكانيّة تنزيل المعلومات والمستندات المحمّلة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...). ولكن بعد محاولتنا الدخول إلى الموقع، لم نتمكن من ذلك لأنه مغلّق.

لم تضع البلدية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاونت معهم. تزعم البلدية أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم تتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت البلدية سياسات متعدّدة منها التلّزيم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر التعامل مع تلك التي تملك رقم مالي حصراً، مع السعي إلى تحقيق كافّة الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسميّة، اطلع بعض الموظفين على أحكامه، لكنهم لم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. هذا وأفادت أمينة الصندوق أنّ البلدية لديها كافّة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتّخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

الإجابة	المعايير
بلدية	طبيعة الجهة المستطلعة
نعم - وزارة الداخلية والبلديات	خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية
كلا - مصادقة وزير الداخلية والبلديات	إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات
كلا	تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم
أقل من شهر	الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد
أكثر من سنة	مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام
نعم	دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام
كلا	وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء
نعم	تدوين عمليات الشراء في سجل خاص
نعم	وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية
نعم - الإشراف على تنفيذ العقد - تقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين	تعاون مع خبراء وملتزمين من خارج ملاكها
كلا	تكليف موظف معلومات
نعم	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء
نعم	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
المعارف والمهارات الإمكانات المالية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
نعم	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم - معلق	وجود موقع إلكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بتاريخ 2022/05/27، قمنا بزيارة ميدانيّة الى بلدية بتلون وتمّ التواصل مع رئيس البلدية والمدير المالي الذي أفادنا بأن البلدية تخضع لسلطة وصاية وزارة الداخلية والبلديات. وأفادنا المدير المالي بقيمة الموازنة السنويّة للبلدية للسنوات 2019 الى 2022، وحصلنا على موازنة عامي 2017 و2018 من خلال موقع البلدية الإلكتروني، وهي كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	850,000,000
2018	850,000,000
2019	750,000,000
2020	700,000,000
2021	600,000,000
2022	720,000,000

يبين الجدول التالي انخفاض عدد عمليات الشراء التي قامت بها البلدية من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	162
2018	176
2019	189
2020	116
2021	132
<b>المجموع</b>	<b>775</b>

أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى استقرار إنفاق بلدية بتلون خلال الأعوام الخمس الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	374,895,000
2018	293,494,000
2019	234,230,000
2020	166,389,000
2021	291,504,000

هذا وقد أكد المدير المالي أن بلدية بتلون لا تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات لأن المبالغ ليست كبيرة إذ يعتمدون على القانون البلدي لإبرام عمليات الشراء وهو عبارة عن استدراج عروض وشراء بالفاتورة.

فقد أجرت البلدية 6 مناقصات عمومية (0.77% من أصل 775 عقد أبرموا خلال 5 سنوات) بقيمة 158,214,000 ل.ل. والتي توزعت كالتالي: 5 في العام 2017 وواحدة في العام 2018. إذ تمّ تلزيمها وفقاً للسعر الأقل بشرط استيفاء المواصفات المحددة في دفتر الشروط. علماً أن كل المناقصات التي أعلنت خلال هذه الأعوام الخمس قد تقدّم لها عارضين، ولم يتمّ تعديل شروط أيّ عقد في السنوات الخمس الأخيرة قبل إرساء التلزيم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت بين شهر وثلاثة أشهر. كما تتراوح مدة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للبلدية.

هذا وقد أفاد رئيس البلدية أن بلدية بتلون تضمّ وحدة مختصة لإجراء عمليات الشراء العام مؤلفة من موظفين متخصصين. لا تضع البلدية تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات إنّما يتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، تقوم البلدية بوضع خطط سنوية للشراء تلبي احتياجاتها بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها وحسب أولوياتها معتمدين على آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية وإعداد دراسات السوق.

لا تتعاون البلدية مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها لوضع دفاتر الشروط، وتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، والإشراف على تنفيذ العقد وتقييم الخدمات المقدّمة من الملتزمين. أمّا يساند البلدية فريق تقني مؤلف من مهندس مدني.

لم تكلف البلدية موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها. كما ولم تكلف موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا ولا تجري البلدية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة الى أن بلدية بتلون تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم تقم بأي عملية شراء عام مشتركة أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلزم أي مشاريع لإدارة أو بلدية أخرى، إنما تعاونت مع "جمعية إنماء قرى العرقوب والحرف".

ومن التحديات التي تواجه بلدية بتلون خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين؛ فهناك شرطي بلدية واحد فقط وموظفين اثنين في البلدية. إضافة إلى النقص في الإمكانيات المالية لأن الموازنة محدودة وتعاني البلدية بسبب التأخر في توزيع أموال الصندوق البلدي المستقل والتي لم تعد كافية. علاوة على النقص في المعارف والمهارات، فالموظفين بحاجة إلى تدريب دوري والمشاركة ببرامج تطوير مهارات. كما تعاني البلدية من صعوبة في مساعدة الشباب الذين يدرسون البلدة في الليل. في المقابل، وضعت البلدية خطة لإدارة المخاطر من خلال تأليف "لجنة إدارة مخاطر" في القرية. كما تضم البلدية وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التقنية واللوجستية، لبلدية بتلون موقع إلكتروني خاص بها، يخضع لكل الإجراءات التي تؤمن خصوصية وسرية المعلومات المتوفرة، إذ يتم تحديثه بشكل دوري. مع العلم أن هذا الموقع يتيح إمكانية تنزيل بعض المعلومات والمستندات المحملة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...) ولكنه تبين أنه غير آمن بعد محاولتنا الدخول إلى الموقع. كما تعتمد البلدية على المكننة في توثيق مستنداتها ونشرها في الجريدة الرسمية، والصحف المحلية، و أبواب الإدارة. ولكن دفاتر الشروط غير متوفرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستئصال على نسخ منها من مركز البلدية.

لم تضع البلدية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاونت معهم كونها لم تنفذ أي أشغال. تزعم البلدية أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت البلدية سياسات متعددة، وبالرغم من اعتمادها التلزم على أساس أقسام أو مجموعات غير أنها لم تتمكن من تشجيع مشاركة الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأن حجم الشراء في البلدية محدوداً، مع العلم أنها تسعى إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال ذكرها في دفاتر الشروط، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على دفاتر الشروط.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، لم يتمكن الموظفون من الاطلاع على أحكامه، ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفاد رئيس البلدية أن البلدية لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

الإجابة	المعايير
بلدية	طبيعة الجهة المستطلعة
نعم - وزارة الداخلية والبلديات	خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية
كلا	إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات
كلا	تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم
بين شهر وثلاثة أشهر	الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد
بين شهر وثلاثة أشهر	مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام
نعم	دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام
كلا	وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء
نعم	تدوين عمليات الشراء في سجل خاص
نعم	وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية
كلا	تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها
كلا	تكليف موظف معلومات
نعم	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء
كلا	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية المعارف والمهارات الإمكانات المالية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
نعم	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع الكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
كلا	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني





بتاريخ 2022/06/17، قمنا بزيارة ميدانيّة الى بلدية سعدنايل وتمّ التواصل مع أمين سرّ البلدية الذي أفادنا بأن البلدية تخضع لسلطة وصاية محافظة البقاع ووزارة الداخلية والبلديات. وأفادنا المدير المالي بقيمة الموازنة السنويّة للبلدية للسنوات الخمس الأخيرة، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2019	3,000,000,000
2020	3,000,000,000
2021	3,000,000,000
2022	5,000,000,000

يبين الجدول التالي انخفاض عدد عمليات الشراء التي قامت بها البلدية من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	1000 عملية شراء وما فوق
2018	1000 عملية شراء وما فوق
2019	1000 عملية شراء وما فوق
2020	200 - 999 عملية شراء
2021	200 - 999 عملية شراء

أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى استقرار إنفاق بلدية سعدنايل خلال الأعوام الخمس الأخيرة:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	3,284,868,819
2018	852,903,333
2019	849,602,133
2020	735,663,960
2021	1,127,318,500

هذا وقد أكد أمين السرّ أن بلدية سعدنايل لا تجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات، بل تخضع لتصديق المحافظ قرار إجازة الأشغال بالأمانة وشراء اللوازم بالفاتورة عندما تتجاوز قيمتها خمسين مليون ليرة، وفقاً لقانون البلديات. ويتم اختيار طرق الشراء بحسب قانون المحاسبة العمومية. ولم تجر البلدية أيّ مناقصات عمومية خلال الخمس سنوات الأخيرة.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلميم العقد فكانت عادةً أقل من شهر. كما تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للبلدية.

هذا وقد أفاد أمين السرّ أن بلدية سعدنايل تضمّ وحدة مختصة لإجراء عمليات الشراء العام وهي "لجنة الشراء". لا تضع البلدية تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات ولا يتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص.

من جانب آخر، لا تقوم البلدية بوضع خطط سنوية أو متوسطة الأمد للشراء إنما تعتمد على آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاتها الشرائية ولإعداد دراسات السوق.

تتعاون البلدية مع خبراء ومتخصّصين من خارج ملاكها فقط لوضع دفاتر الشروط، في حين أنها تعوّل على الكفاءات من داخل البلدية لتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة من خلال "لجنة الاستلام"، والإشراف على تنفيذ العقد وتقييم الخدمات المقدّمة من الملتزمين هذا ولا يساند البلدية فريق تقني.

لم تكلف البلدية موظّف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها. في حين أن رئيس البلدية والأعضاء تم تكليفهم للاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا ولا تجري البلدية تقييماً دورياً لأداء موظفيها.

مع الإشارة إلى أن بلدية سعدنايل تعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجيّة، كما ولم تقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم تلمّز أيّ مشاريع لإدارة أو بلدية أخرى.

ومن التحديات التي تواجه بلدية سعدنايل خلال تطبيقها قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين؛ فهناك 20 عامل، 4 شاحنات لنقل النفايات و15 سيارة إسعاف في البلدية. إضافة إلى النقص في الإمكانيات الماليّة بسبب محدودية الموازنة وتأخر في توزيع أموال الصندوق البلدي المستقل والتي لم تعد كافية. وتعاني البلدية بسبب العدد الكبير من المخيمات بحيث هناك أكثر من 100 خيمة في نطاق البلدة. هذا وتعاني أيضا البلدية من النقص في المحروقات.

علاوة على النقص في المعارف والمهارات، فالموظفين بحاجة إلى تدريب دوري والمشاركة ببرامج تطوير مهارات. كما تعاني البلدية من نقص في التجهيزات اللوجستية منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها. لم تضع البلدية خطة لإدارة المخاطر، لكنّها تضمّ وحدة تدقيق داخلي.

من الناحية التكنولوجية واللوجستية، لا تملك بلدية سعدنايل موقع إلكتروني خاص بها. تعتمد البلدية على المكننة في توثيق مستنداتها وتنشرها في الجريدة الرسمية، والصحف المحليّة، و أبواب الإدارة. وكون البلدية لا تملك موقع إلكتروني لذا دفاتر الشروط غير متوفرة عليه، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من مركز البلدية.

لم تضع البلدية قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاونت معهم. تزعم البلدية أنها تعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم تتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكّن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمدت البلدية سياسات متعدّدة، منها التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند إعطاء الأفضلية لمؤسسات من داخل البلدة، وتسعى إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام، في حين أنها لا تعتمد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، لم يتمكّن الموظفون من الاطلاع على أحكامه، ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفاد رئيس البلدية أنّ البلدية ليس لديها كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.



المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	بلدية
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم - وزارة الداخلية والبلديات
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من شهر
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين شهر وثلاثة أشهر
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم - لجنة الشراء
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	كلا
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	نعم - لوضع دفتر الشروط فقط
تكليف موظف معلومات	كلا
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم - رئيس البلدية والأعضاء
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	كلا

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلتزم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية المعارف والمهارات الإمكانات المالية التجهيزات اللوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
كلا	وجود موقع إلكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتم التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزم على أساس أقسام أو مجموعات
كلا	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني

## اتحاد بلديات منطقة البترون



بتاريخ 2022/06/21، قمنا بزيارة ميدانيّة الى اتحاد بلديات منطقة البترون وتمّ التواصل مع كل من رئيسة قسم المحاسبة ورئيسة دائرة المشتريات التي أفادتنا بأن الاتحاد يخضع لسلطة وصاية وزارة الداخلية والبلديات. وأفادتنا رئيسة قسم المحاسبة بقيمة الموازنة السنويّة للاتحاد التي سجّلت ارتفاع كبير في السنة الأخيرة، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2019	1,100,000,000
2020	1,100,000,000
2021	1,100,000,000
2022	9,000,000,000

بيّن الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قام بها الاتحاد من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	999-200
2018	999-200
2019	999-200
2020	999-200
2021	999-200

أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى تراجع إنفاق اتحاد بلديات منطقة البترون خلال عام 2021:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	958,437,000
2018	809,516,000
2019	856,251,000
2020	870,889,000
2021	لم يتم إقرار قطع الحساب

هذا وقد أكدت رئيسة قسم المشتريات في اتحاد بلديات منطقة البترون أن الاتحاد أجرى 32 مناقصة عمومية بقيمة 320,000,000 ل.ل. من العام 2017 حتى العام 2021 إذ تمّ تلزيمها وفقاً للسعر الأقل بحسب قولها. وفي كل من العام 2017 و2018 تم الإعلان عن ثلاث مناقصات لم يتقدّم لها أيّ عارض، وفي كل من الأعوام 2019، 2020، و2021 تمّ الإعلان عن مناقستين لم يتقدّم لها أيّ عارض وتم إعادة إجرائها وتلزيمها. لم يتمّ تعديل شروط ولا عقد قبل إرساء التلزيم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزيم العقد فكانت عادةً بين شهر وثلاثة أشهر. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين ستة أشهر وسنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للاتحاد.

هذا وقد أفادت رئيسة قسم المشتريات في اتحاد بلديات منطقة البترون أن الاتحاد يضمّ وحدة مختصة لإجراء عمليات الشراء وهي "لجنة الشراء". يضع الاتحاد تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات إنمّا لا يتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص.

من جانب آخر، يقوم الاتحاد بوضع خطط سنوية للشراء تلبي احتياجاته بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنته وحسب أولوياته معتمدين على آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاته الشرائية وإعداد دراسات السوق.

لا يتعاون الاتحاد مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكته لوضع دفاتر الشروط، وتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنقّذة، والإشراف على تنفيذ العقد وتقييم الخدمات المقدّمة من الملتزمين. بل يساند الاتحاد جهاز هندسي مؤلّف من 3 مهندسين وآخر إداري.

لم يكلف الاتحاد موظّف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، او موظّف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء. ولا يجري الاتحاد تقييماً دورياً لأداء موظفيه.

مع الإشارة إلى أن اتحاد بلديات منطقة البترون يعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجيّة، كما ولم يقم بأيّ عملية شراء عام مشتركة أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم يلزم أيّ مشاريع لإدارة أو بلدية أخرى، لكنه شارك من خلال مساهمات بتنفيذ مشاريع لبلديات أخرى.

ومن التحديات التي تواجه اتحاد بلديات منطقة البترون خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين الذي انخفض الى النصف، مشيرين ان الاتحاد يضم حالياً شرطي واحد فقط. كما يعاني الاتحاد من نقص في الإمكانيات الماليّة بسبب التأخر في توزيع أموال الصندوق البلدي المستقل والتي لم تعد كافية. إضافة إلى صعوبة تنقل الموظفين الحاليين بسبب تدني قيمة بدل النقل المخصص لهم. كما طالبوا بحضور تدريبات دورية لتحسين المعارف والمهارات. كما أشارت رئيسة قسم المحاسبة إلى النقص في التجهيزات اللوجستية كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لم يضع الاتحاد خطة لإدارة المخاطر/الكوارث، في حين أنه يضم وحدة تدقيق داخلي تراقب كيفية صرف المبالغ وتدقق بها.

من الناحية التقنيّة واللوجستيّة، لا يعتمد الاتحاد على المكننة في توثيق المستندات وينشر الاتحاد مستنداته في الجريدة الرسميّة، والصحف المحليّة، وأبواب الإدارة، وأبواب القائمقامية. وكون الاتحاد لا يمتلك موقع إلكتروني خاص به، يمكن الاستحصال على نسخ من دفاتر الشروط من مركز الاتحاد فقط.

لم يضع الاتحاد قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهّدين الذين سبق وتعاون معهم، ولا يعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني إنما يتعامل حصراً مع الشركات التي لديها رقم مالي.

اعتمد الاتحاد سياسات متعدّدة منها التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تشجيع تلك الموجودة في نطاق الاتحاد. كما يسعى إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعيّة بما يضمن التوازن بين المنفعة العامّة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال ذكرها في دفاتر الشروط، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الاطلاع على دفاتر الشروط.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسميّة، لم يطلع بعض الموظفين على أحكامه، ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفادت رئيسة قسم المحاسبة في اتحاد بلديات منطقة البترون أنّ الاتحاد لديه كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.



الإجابة	المعايير
اتحاد بلديات	طبيعة الجهة المستطلعة
نعم - وزارة الداخلية والبلديات	خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية
كلا	إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات
كلا	تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم
بين شهر وثلاثة أشهر	الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد
بين ستة أشهر وسنة	مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام
نعم - لجنة الشراء	دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام
نعم	وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء
كلا	تدوين عمليات الشراء في سجل خاص
نعم	وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية
كلا	تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها
كلا	تكليف موظف معلومات
كلا	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء
كلا	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا - دفع مساهمات لتنفيذ بعض مشاريع البلديات التابعة للاتحاد	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية المعارف والمهارات الإمكانات المالية التجهيزات اللوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
كلا	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
كلا	وجود موقع إلكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
كلا - رقم مالي	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بتاريخ 2022/07/04، قمنا بزيارة ميدانيّة الى اتحاد بلديات البحيرة وتمّ التواصل مع رئيسة قسم المحاسبة والمشتريات التي أفادتنا بأن الاتحاد يخضع لسلطة وصاية وزارة الداخلية والبلديات. وأفادتنا بقيمة الموازنة السنويّة للاتحاد للعامين 2019 و2022، وحصلنا على موازنة عامي 2017 و2018 من خلال موقع الاتحاد الالكتروني، كما فضّلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2017	3,450,000,000
2018	3,600,000,000
2019	3,446,200,000
2020	لم تنشر
2021	3,590,000,000
2022 (تقديرية)	4,715,000,000

يبين الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قام بها الاتحاد من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	999-200
2018	999-200
2019	999-200
2020	199-50
2021	199-50

أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى ارتفاع إنفاق اتحاد بلديات البحيرة خلال عام 2021:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	1,698,282,000
2018	1,269,673,000
2019	1,303,119,000
2020	1,141,819,000
2021	2,099,433,000

هذا وقد أُكِّد رئيس اتحاد بلديات البحيرة أن الاتحاد لا يجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات بل يعتمد على عروض الأسعار وفق السعر الأدنى. أجرى الاتحاد مناقصة واحدة عام 2018 لكنه لم يحدد قيمتها. ولم يتم تعديل شروط أي عقد في السنوات الخمس الأخيرة قبل إرساء التلزم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد فكانت عادةً أقل من شهر. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين شهر وثلاثة أشهر من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للاتحاد.

هذا وقد أفادت رئيسة قسم المحاسبة والمشتريات في اتحاد بلديات البحيرة أن الاتحاد لا يضم وحدة مختصة أو موظفين مختصين لإجراء عمليات الشراء. لا يضع الاتحاد تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات ولا يتم تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص.

من جانب آخر، يقوم الاتحاد بوضع خطط سنوية للشراء تلبي احتياجاته بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنته وحسب أولوياته دون وجود آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاته الشرائية ولإعداد دراسات السوق.

يتعاون الاتحاد مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكته فقط لوضع دفاتر الشروط وتقييم العروض. أما بالنسبة لاستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفذة، والإشراف على تنفيذ العقد وتقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين فيعول الاتحاد على موظفيه. كما يساند الاتحاد جهاز فني مؤلف من مهندسين مدنيين ومهندس مساح.

كلّف الاتحاد موظف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها، بالإضافة إلى موظف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا ويجري الاتحاد تقييماً دورياً لأداء موظفيه.

مع الإشارة إلى أن اتحاد بلديات البحيرة يعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية. كما وقد قام بعمليات شراء عام مشتركة أو لحساب جهات شارية أخرى، إنما لم يلزم أي مشاريع لإدارة أو بلدية أخرى.

ومن التحديات التي تواجه اتحاد بلديات البحيرة خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية إذ عدد الموظفين غير كافٍ ولا يتمتعون بالخبرة اللازمة حول كيفية تطبيق القانون. بالإضافة إلى النقص في الواردات اللازمة لإجراء دورات إضافية أو تأمين تجهيزات.

في المقابل، لم يضع الاتحاد خطة لإدارة المخاطر/الكوارث إنما يضمّ وحدة تدقيق داخلي تراقب كيفية صرف المبالغ وتدقق بها.

من الناحية التقنية واللوجستية، يعتمد الاتحاد على المكننة في توثيق المستندات وينشر الاتحاد مستنداته في الجريدة الرسمية، والصحف المحلية. إنما دفاتر الشروط غير متوفرة على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من مركز الاتحاد. يملك اتحاد بلديات البحيرة موقع إلكتروني خاص به ويخضع لكل الإجراءات التي تؤمن خصوصية وسرية المعلومات المتوفرة، ويتمّ تحديثه بشكل دوري. مع العلم أن هذا الموقع أيضاً يتيح إمكانية تنزيل بعض المعلومات والمستندات المحملة بصيغ مختلفة (مثل excel, word...).

لم يضع الاتحاد قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاون معهم. تزعم الاتحاد أنه يعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمد الاتحاد سياسات متعدّدة منها التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند اعتماد الشراء بالفاتورة واستدراج العروض وتأمين الاحتياجات من عدة متعهدين لمحاولة إشراك الجميع في عمليات الشراء.

أفادت رئيسة قسم المحاسبة والمشتريات أن معظم عمليات الشراء تتمّ مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، علماً أن تكاليف أغلبية الاحتياجات ليست باهظة ولا تتخطى الحدّ المسموح لإجراء الشراء وفق الفاتورة. وبالتالي فإن عدد الشراء وفق المناقصات العمومية محصور ولم يتجاوز الـ 5% خلال السنوات الخمس الأخيرة.

كما يسعى الاتحاد إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم.

في المقابل، وبعد نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، اطلع بعض الموظفين على أحكامه، وخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. هذا وأفاد رئيس اتحاد بلديات البحيرة أنّ الاتحاد لديه كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

الإجابة	المعايير
اتحاد بلديات	طبيعة الجهة المستطلعة
نعم - وزارة الداخلية والبلديات	خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية
كلا	إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات
كلا	تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم
أقل من شهر	الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد
بين شهر وثلاثة أشهر	مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام
كلا	دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام
كلا	وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء
كلا	تدوين عمليات الشراء في سجل خاص
كلا	وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية
نعم لوضع دفاتر الشروط لتقييم العروض	تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها
نعم	تكليف موظف معلومات
نعم	تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء
نعم	إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين

كلا	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
نعم	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية المعارف والمهارات الإمكانات المالية التجهيزات اللوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
كلا	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم	وجود موقع إلكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
نعم	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
نعم	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني

## اتحاد بلديات الشوف السويجاني



بتاريخ 2022/05/27، قمنا بزيارة ميدانيّة الى اتحاد بلديات الشوف السويجاني وتمّ التواصل مع رئيس الاتحاد الذي أفادنا بأن الاتحاد يخضع لسلطة وصاية كل من القائمقام، والمحافظ، ووزارة الداخلية والبلديات. وأفادنا رئيس القسم المالي بقيمة الموازنة السنويّة للاتحاد التي سجّلت ارتفاع في السنة الأخيرة، كما فصلها الجدول أدناه:

السنة	قيمة الموازنة السنوية (LBP)
2019	2,000,000,000
2020	2,000,000,000
2021	2,200,000,000
2022 (تقديرية)	2,200,000,000

يبين الجدول التالي استقرار عدد عمليات الشراء التي قام بها الاتحاد من عام 2017 الى 2021 والتي تضمّ كافة أنواع العقود المبرمة:

السنة	عدد عمليات الشراء العام
2017	265
2018	266
2019	188
2020	291
2021	178
المجموع	1,188



أمّا بالنسبة لقيمة الشراء، فيشير الجدول التالي إلى تراجع إنفاق اتحاد بلديات الشوف السويجاني خلال عام 2021:

السنة	قيمة الشراء (LBP)
2017	1,579,000,000
2018	1,634,000,000
2019	1,074,000,000
2020	1,100,000,000
2021	889,000,000

هذا وقد أكد رئيس اتحاد بلديات الشوف السويجاني أن الاتحاد لا يجري المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات لأن موازنته محدودة بل يجري عمليات الشراء وفقاً للقانون البلدي وقانون المحاسبة العموميّة.

ولم يجر أيّ مناقصة في السنوات الخمس الأخيرة. أما بالنسبة لاستدراجات العروض، فقد كانت ترسو على صاحب العرض الأقل سعراً شرط استيفاء مواصفات دفتر الشروط. لم يتمّ تعديل شروط أيّ عقد في السنوات الخمس الأخيرة قبل إرساء التلزم.

أما بالنسبة إلى متوسط الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد فكانت عادةً أقلّ من شهر. بالمقابل، تتراوح مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بين ستة أشهر وسنة من تاريخ تسليم الأشغال أو اللوازم أو الخدمات للاتحاد وتوزّع على الشكل التالي: تسديد 20% من المستحقات بعد تنفيذ المرحلة الأولى، 50% بعد المرحلة الثانية، و30% بعد الاستلام.

هذا وقد أفاد رئيس اتحاد بلديات الشوف السويجاني أن الاتحاد يضمّ وحدة مختصة لإجراء عمليات الشراء وهي "لجنة الشراء". لا يضع الاتحاد تقارير سنوية تحتوي على جميع هذه العمليات إنّما يتمّ تدوين كافة المعلومات المتعلقة بالشراء في سجل خاص يتمّ حفظه في مكان آمن وسليم.

من جانب آخر، يقوم الاتحاد بوضع خطط سنوية للشراء تلبي احتياجاته بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنته وحسب أولوياته معتمدين على آلية واضحة لدراسة وتقييم وتحليل حاجاته الشرائية وإعداد دراسات السوق.

يتعاون الاتحاد مع خبراء ومتخصّصين من خارج ملاكهم لوضع دفاتر الشروط، وتقييم العروض، واستلام اللوازم أو الخدمات أو الأشغال المنفّذة، والإشراف على تنفيذ العقد وتقييم الخدمات المقدّمة من الملتزمين. كما يساند الاتحاد جهاز فني مؤلّف من موظفين في ملاك الاتحاد.

لم يكلف الاتحاد موظّف مسؤول عن استلام طلبات الحصول على المعلومات والردّ عليها. إنّما كلف موظّف مسؤول عن الاتصال المباشر بالعارضين وتلقّي الاتصالات منهم فيما يتعلّق بإجراءات الشراء. هذا ويجري الاتحاد تقييماً دورياً لأداء موظفيه.

مع الإشارة الى أن اتحاد بلديات الشوف السويجاني يعتمد إلى تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها دون اللجوء إلى شرائها من مصادر خارجية، كما ولم يتم بأي عملية شراء عام مشتركة أو لحساب جهات شارية أخرى، ولم يلزم أي مشاريع لإدارة أو بلدية أخرى.

ومن التحديات التي تواجه اتحاد بلديات الشوف السويجاني خلال تطبيقه قانون الشراء العام الجديد، نذكر النقص في الموارد البشرية أي بعدد الموظفين. إنما تم استحداث مكتب تنمية في الاتحاد.

كما يعاني هذا الأخير من نقص في الإمكانيات المادية بسبب التأخر في توزيع أموال الصندوق البلدي المستقل والتي لم تعد كافية. علاوة عن النقص في المعارف والمهارات، فالموظفين بحاجة إلى تدريب دوري.

بالإضافة، أشار رئيس الاتحاد إلى صعوبة التعامل مع شركات في نطاق المنطقة كون معظمها ليس لديه رقم مالي.

في المقابل، وضع الاتحاد خطة لإدارة المخاطر/الكوارث وتم تأليف "وحدة طوارئ" في الاتحاد والتي واجهت الحرائق، كورونا، النفايات، الأمن الغذائي وغيرها... كما تضم وحدة تدقيق داخلي تتألف من اللجنة المالية التي تراقب كيفية صرف المبالغ وتدقق بها.

من الناحية التقنية واللوجستية، يعتمد الاتحاد على المكننة في توثيق المستندات وينشر إعلاناته في الجريدة الرسمية، والصحف المحلية، وأبواب الإدارة، وصفحة الاتحاد على الفيسبوك. يملك اتحاد بلديات الشوف السويجاني موقع إلكتروني خاص به لكنه غير مفعل لذا يتم العمل على موقع جديد لم يتم إطلاقه بعد. لا يخضع الموقع الحالي لكل الإجراءات التي تؤمن خصوصية وسرية المعلومات المتوفرة، ولا يتم تحديثه بشكل دوري. مع العلم أن هذا الموقع لا يتيح إمكانية تنزيل المعلومات والمستندات المحملة بصيغ مختلفة (مثل word, excel...). وتأكدنا من الموضوع بعد محاولتنا الدخول إلى الموقع. لذلك لا تتوفر دفاتر الشروط على الموقع الإلكتروني، بل يمكن الاستحصال على نسخ منها من مركز الاتحاد.

وضع الاتحاد قاعدة بيانات بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتعاون معهم. يزعم الاتحاد أنه يعطي الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني من خلال ذكرها في دفتر الشروط، لكن لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

اعتمد الاتحاد سياسات متعدّدة منها التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تشجيع الشركات الموجودة في نطاق الاتحاد، كما يسعى إلى تحقيق كافة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن بين المنفعة العامة المحتملة والقيمة الفضلى من إنفاق المال العام. إضافة إلى أنهم يزعمون اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي من خلال ذكرها في دفاتر الشروط، لكننا لم نتأكد من هذه المزاعم لأننا لم نتمكن من الإطلاع على دفاتر الشروط.

في المقابل، رغم نشر قانون الشراء العام الجديد في الجريدة الرسمية، لم يطلع بعض الموظفين على أحكامه، ولم يخضعوا للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

هذا وأفاد رئيس اتحاد بلديات الشوف السويجاني أنّ الاتحاد لديه كافة التجهيزات اللازمة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض عند اتخاذ قرار البدء بتطبيق الشراء الإلكتروني.

المعايير	الإجابة
طبيعة الجهة المستطلعة	اتحاد بلديات
خضوع الجهة المستطلعة لسلطة وصاية	نعم قائمقام - محافظة - وزارة الداخلية والبلديات
إجراء المناقصات بالتنسيق مع إدارة المناقصات	كلا
تعديل شروط عقد قبل إرساء التلزم	كلا
الفترة التي تفصل بين تاريخ فتح العروض وتاريخ تلزم العقد	أقل من شهر
مدّة تسديد المستحقات للملتزمين/الموردين بعد الاستلام	بين ستة أشهر وسنة
دائرة أو وحدة مختصة أو موظفين متخصصين لإجراء عمليات الشراء العام	نعم - لجنة الشراء
وضع تقارير سنوية تنشر فيها عمليات الشراء	كلا
تدوين عمليات الشراء في سجل خاص	نعم
وجود آلية لدراسة وتقييم وتحليل الحاجات الشرائية	نعم
تعاون مع خبراء ومتخصصين من خارج ملاكها	نعم
تكليف موظف معلومات	كلا
تكليف موظف للاتصال بالعارضين وتلقي الاتصالات منهم فيما يتعلق بإجراءات الشراء	نعم
إجراء تقييم دوري لأداء الموظفين	نعم

نعم	تنفيذ بعض الخدمات بواسطة موارد من داخل الإدارة في حال توافرها
كلا	القيام بعملية شراء عام مشتركة مع إدارات أخرى أو لحساب جهات شارية أخرى
كلا	تلزيم إدارات أخرى بعض من مشاريعها
الموارد البشرية المعارف والمهارات الإمكانات المالية التجهيزات اللوجستية	التحديات التي تواجهها أو النواقص
نعم	وجود خطة لإدارة المخاطر
نعم - اللجنة المالية	وجود وحدة تدقيق داخلي
نعم	اعتماد المكننة في توثيق المستندات
نعم - غير مفعّل	وجود موقع إلكتروني
كلا	وضع لائحة بأسماء الشركات والمتعهدين الذين سبق وتمّ التعاون معهم
نعم	إعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الوطني
نعم	التلزيم على أساس أقسام أو مجموعات
نعم	اعتماد الشراء العام المستدام بهدف تقليل الأثر البيئي
كلا	اطلاع الموظفين على أحكام قانون الشراء العام
كلا	خضوع الموظفين للتدريب الإلزامي مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
كلا	الإدارة مجهزة لتصوير وتوثيق جلسات فتح العروض للشراء الإلكتروني



بعد إجراء هذه الدراسة، تبين أن من الأسباب التي أدت إلى إضعاف قدرة الدولة على إدارة نظامها المالي وإصلاحه، وجود نقص كبير في القدرات والكفايات على كافة المستويات في الإدارات اللبنانية، علاوة على التدهور الواضح في البنية التحتية التكنولوجية وعدم كفاءة أنظمة إدارة المعلومات، وتراجع مستوى الخدمات، وعدم تلاؤم المهارات المطلوبة مع تلك المتوفرة.

كما لاحظنا أن الإدارات تفتقر بالإجمال إلى التنظيم الداخلي خاصة على صعيد الموظفين، إذ معظمهم لم يطلع على القانون رغم نشره في الجريدة الرسمية. وتبين لنا أن عدد كبير من الإدارات لم يخضع موظفوها إلى التدريب الإلزامي إما بسبب ضيق الوقت أو عدم معرفتهم بصور القانون أو بسبب النقلات أو ضعف الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الشراء العام الجديد ينص على أن تتشكل لجان التلزم والاستلام من الموظفين المدربين أصولاً وفقاً لأحكام هذا القانون.

ومن التحديات التي تواجه الموظفين ارتفاع أسعار المحروقات وعدم قدرتهم على التنقل، إذ معظمهم كان غائباً. علاوة على إضراب الموظفين المفتوح مما شل عمل الإدارات ومعاملات المواطنين وأثر على حركة الاستيراد والتصدير.

ونتيجة الدراسة تبين أن الإدارات تعاني من ضعف كبير في المكننة والأرشفة، وانقطاع متواصل في الكهرباء والانترنت، ما يعيق عملها اليومي وتسيير المرفق العام. كما لاحظنا أن العديد من الإدارات لا تجري مناقصاتها بالتنسيق مع إدارة المناقصات ولا تضم وحدة مختصة ولا موظفين متخصصين بالشراء.

علاوة على النقص في الموارد البشرية، تعاني الإدارات من نقص كبير في الإمكانيات المالية خاصة بعد تقلب سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. كما تعاني من نقص في المعارف والمهارات إذ طالبوا بخضوعهم لتدريبات مستمرة، وذكروا النقص في التجهيزات اللوجستية من تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الوسائل الحديثة والمتطورة التي تساعدهم في إنجاز عملهم بسرعة أكبر.

ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن العديد من الإدارات لا تتمتع بموقع إلكتروني يتيح إمكانية الوصول إلى كافة المعلومات المطلوبة أو نشر الاعلانات للمناقصات التي ستقوم بها ودفاتر الشروط.

ونتيجة النقص الكبير التي تعاني منه الإدارات لجأ البعض منها إلى خبراء من خارج الإدارة لتغطية الشغور في اتمام المناقصات: وضع دفاتر الشروط، تقييم الخدمات المقدمة من الملتزمين، وتقييم العروض، والإشراف على تنفيذ العقد.

ونتيجة هذه الدراسة لاحظنا أن العديد من الإدارات لا تتبنى بعض السياسات التنموية مثل إجراء دراسة لتقييم الأثر البيئي، وضع خطة لإدارة المخاطر، إعطاء الأفضلية للمنتجات ذات المنشأ الوطني وغيرها...

في حين اعتمدت عدة إدارات التلزم على أساس أقسام أو مجموعات إما تفادياً لرقابة السلطات أو لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وهنا يكمن الدور الذي ستلعبه مبادرة غربال من خلال مجموعة ورش عمل ستقوم بها في مختلف المناطق اللبنانية لشرح وتوضيح إجراءات الشراء العام بحسب القانون الجديد، علماً أن هذه الورش ستكون موجهة إلى الموظفين العموميين، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما سيتم تدريب المواطنين المهتمين بقانون الشراء العام لتمكينهم من تعزيز الشفافية ومراقبة أداء الإدارات ومساءلتهم.



